

قراءة النص القرآني بين المعنى المعجمي والمعنى السياقي

أ. م. د. حيدر علي نعمة

الجامعة العراقية/ كلية الآداب

خلاصة

تناول البحث أثر كلٍّ من الدالتين المُعجمية (القاموسية) والتركيبية (السِّياقية) في البيان القرآني الفريد وقراءة نصوصه المحكمة وفهمها؛ فتطلَّب منهج الدِّراسة التعرّيج بشيءٍ من الإيجاز على مفهوم كلٍّ من (المعجم)، و(السياق) في اللغة والاصطلاح، وأهمية كلٍّ منهما على الصَّعديين اللغويِّ والقرآنيِّ.. ثمَّ أَسْتعرض البحث أهمَّ ما يكتنف النصَّ اللغويِّ والقرآنيِّ من مُحدِّدات.. وعرَّج بعدها على بيان أثر كلٍّ من المُعجم (القاموس اللغويِّ) والتركيب و(السياق النَّصِّي) في توجيه دلالة النصِّ القرآنيِّ.. ليتطرَّق أخيراً إلى سوق طائفة من الأمثلة التطبيقية الكاشفة لمعنى اللفظة في كلا الاستعمالين المُعجميِّ والسياسيِّ، وبيان مدى محدوديتها وقصورها في الأوَّل وتصريفها الغنيِّ واللامحدود في الثاني.

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.. وبعد،

فلا يخفى على اللبيب ما لظواهر اللغة العربية الكريمة بألوانها الرائقة وأطيافها البرّاقة من إسهامٍ فاعلٍ وأثرٍ بالغٍ في فكِّ رموز النصوص اللغوية والأدبية، فضلاً عن النصوص الشرعية التي يحتاج فهمها وإفهامها إلى مزيدٍ من الحذر وعديد من الأدوات المُعينة على بلوغ المرام بمأمنٍ تامٍّ، بعيداً عن المطبَّات والمزالق والعوائق.

ويُعدُّ واحداً من أهمِّ تلك الألوان والأطياف وأسماها، وأبلغها أثراً، وأخطرها شأنًا: ما تحمله المفردة في النصِّ، أو النصُّ في التركيب من دلالاتٍ لغويةٍ مُعجميةٍ أولية، وما تلقيه تلك الدلالة على المفردة والنصِّ من إحياءٍ ومعانٍ وما تعكسه من إشعاعاتٍ فكريةٍ تسهم بالنهاية في بلوغ الرسالة المعنوية التي سيق اللفظ أو النصُّ قصد أدائها.

إلا أنَّ جلَّ العلماء قد أطبقوا على عدِّ الدلالة المُعجمية والمعنى القاموسيِّ - على جلالته قدره وعلوِّ كعبه - قاصراً عن أداء تلك الرسالة، عاجزاً بمفرده عن بلوغها، مُحوجاً إلى

ما يسنده ويُعينه ويؤازره ليستغلظ به ويستوي معه على سؤقه.. ذلك هو التركيب الذي يقوم على مجموع لبناته، والسياق الذي يكتنف ألفاظه؛ فما اللذان ينفخان في اللفظة الروح ويبعثان الحياة التي لولاهما لبقيت اللفظة أو المفردة جامدة، مُتَحَجِّرة، متوقفة، مُنطوية على نفسها، غير قادرة على السخاء سوى بمعناها اللغويّ أو المُعجميّ أو القاموسيّ الأصل فحسب.. وبحثي هذا سيسلط الضوء بإذن الله تعالى على ما للمفردة اللغوية من عطاءات مُعجمية (قاموسية) ذاتية هي الأساس المتين الذي تشيّد عليه سائر أركان النصّ الأخرى، وأخرى مُستمدّة من السياق اللغويّ والتركيب العامّ الذي وردت فيه، فضلاً عن بعض المُحدّدات المهمة الأخرى.

ومن هنا؛ فقد اقتضت طبيعة البحث ومنهجيته أن يقوم على أربعة مباحث، يتناولُ الأوّل منها مفهوم (المعجم)، و(السياق) في اللغة والاصطلاح، وأهمية كلٍّ منهما على الصّعديين اللغويّ والقرآنيّ.. في حين سيق المبحث الثاني لاستعراض أهمّ ما يكتنف النصّ اللغويّ والقرآنيّ من مُحدّدات.. وعقدتُ المبحث الثالث لبيان أثر كلٍّ من المُعجم (القاموس اللغويّ) والتركيب والسياق في توجيه دلالة النصّ القرآنيّ على نحوٍ خاصّ، وضربتُ في المبحث الرابع والأخير طائفة يسيرة من الأمثلة القرآنية التطبيقية الكاشفة لمعنى اللفظة في كلا الاستعمالين المُعجميّ والسياقيّ، وبيان مدى محدوديتها وقصورها في الأوّل وتصريفها الغنيّ واللامحدود في الثاني.. وجاءتُ بعد ذلك خاتمةُ البحث لتتضمّن أهمّ النتائج التي توصلتُ إليها، يتلوهما ثبتُ بأهمّ المصادر والمراجع التي أفدّت منها في إثراء المادّة العلمية للبحث.

المبحث الأول

مفهوم (المعجم)، و(السياق) في اللغة والاصطلاح

وأهمية كل منهما على الصّعديين اللغوي والقرآني

«المُعجم»: مأخوذ في اللغة من مادة: «ع ج م»؛ وهي واقعة ((في كلام العرب للإبهام والإخفاء، وضد البيان والإفصاح))⁽¹⁾.. و«العُجْمَة»: اللُّكْنَة والحبسة في اللسان، ومن ذلك: رجلٌ أعجم، وأمرأة عجماء؛ إذا كانا لا يفصحان، ولا يُبينان كلامهما.. قال سبحانه: ﴿ پ پ پ پ ن ن ن ن ﴾ [ك]، وقال جلّ في علاه: ﴿ و و و و و و و و ﴾ [ك].

و«المُعجم» أيضاً: أسم مفعول من: «أعجم الحرف»؛ إذا نقطه؛ فبينه وأوضحه؛ ومن هنا كان إطلاق لفظ «حروف المُعجم» بمعنى: ((حروف الموضع الذي تعجم فيه الحروف؛ أي: تنقط،، أقرب للصواب))⁽²⁾.

و«المُعجم» في الاصطلاح: كتابٌ يضمُّ بين دفتيه أكبر عددٍ من مفردات لغة ما في موضوعٍ خاصٍّ من موضوعاتها، أو في جميع أنواعها وموضوعاتها، مقرونة بشرحها شرحاً مقترباً ببيان الدلالات، ومشفهاً بتفسير معانيها تفسيراً مُزيلاً عنها التعمية واللبس والغموض؛ على أن تكون الموادُ فيه مُرتبة ترتيباً خاصاً؛ إمّا على حروف الهجاء، أو المخارج، أو الموضوع، أو الأسماء، أو التقفية... الخ.. والمُعجم الكامل عند المشتغلين باللغة هو الذي يضمُّ كلَّ كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها، وشواهد تُبيِّن مواضع استعمالها.

لقد عدَّ واضعو المعجمات اللغوية - أئمة اللغة العُبر المخلصون - من أعلى من ألف في علمي اللغة والتفسير مقاماً، وأكرمهم نداءً، وأعلام كعباً، وأعظمهم أضطلاعاً، وأكثرهم أستياعاباً لكلام العرب ونداء الوحي، وفهماً لمعانيهما، ووقوفاً على ما أكتفاه من أحكام وأسرار ونوادر وغريب وفصح، وتعدُّ مؤلفاتهم بحقِّ دوائر معارف عامة للحياة العربية في جميع مناحيها: الدينية، والأدبية، والفكرية، والاجتماعية، والتاريخية، والخلقية، والفنية، والنفسية، وغيرها.. ويختلف بعض هذه الدوائر عن بعض في السعة والحفول.. وسبب علوِّ مقام مؤلّفي تلك المعجمات أن مؤلفاتهم أمتوعبت ما تفرَّق في الكتب اللغوية ذات الموضوعات الخاصة التي تجمعها تلك المُعجمات؛ ففيها البلدان، والأعلام، والمواضع، وكلُّ ما يتصل بالحياة والنبات والجماد، والزمان والمكان، وحالات النفس وما يجول فيها من خلجات وخوطر ومعان، فضلاً عن شتى العلوم اللغوية والشرعية.

وقد لا أكون مُبالغاً إذا ما قلتُ بأنَّ أهل التفسير أنفسهم عيالٌ على أئمة اللغة الأوائل!! يتبين لنا ذلك إذا ما عرفنا بأنَّ لعلم التفسير مراتب، لا تتمُّ العليا منها إلا بتحقيق جُملة أمور، تأتي في مُقدِّمتها قضية فهم حقائق الألفاظ المفردة التي أودعها القرآن الكريم؛ بحيث يُحقِّق المُفسِّر ذلك من أستعمالات أهل اللغة، غير مُكتفٍ بما يقول فلانٌ أو يفهم فلانٌ؛ فكثير من الألفاظ كانت تستعمل في عصر التنزيل لمعانٍ، ثم غلبت على غيرها بعد ذلك بزمن قريب أو بعيد!! إذ يجبُ على من يروم الفهم السليم والسديد أن يتتبع الاصطلاحات التي حدثت في الملة؛ ليُفرِّق بينها وبين ما هو واردٌ في الكتاب العزيز، فكثيراً ما يُقدِّم بعض المُفسِّرين على تفسير بعض كلمات القرآن الكريم بالاصطلاحات الحادثة في الملة بعد القرون الثلاثة الأولى!! فعلى المُدقِّق البصير أن يُفسِّر كلمات القرآن المجيد بحسب المعاني

التي كانت مُستعملة في عصر نزوله، والأفضل أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه؛ بأن يجمع ما تكرر في مواضع منه وينظر فيه، فربما أستعمل بمعانٍ مختلفة، ويُحَقَّق كيف يتفق معناه مع جملة معنى الآية؛ فيعرف المعنى المطلوب من بين جملة معانيه، وقد قيل: «إنَّ القرآن يُفسِّر بعضه بعضاً، وإنَّ أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ: مُوافقه لما سبق له من القول، وأتفاه مع جملة المعنى، وأتلافه مع القصد الذي جاء الكتاب الكريم بجملة بغية بلوغه وتحقيقه».

ومن ثم؛ فقد كان «المُعجم العربي» أعظم خطوة في التأليف اللغوي، وقد تنبثق منه أضواء شموع جديدة؛ ولكنها لا تتعدى كونها فروعاً تسترشد من أمها الحياة والقوة والنماء.. هذا إذا كان في مجال العربية الفسيح وفضائها اللامحدود؛ فكيف به إذا لو كان في مجال القرآن الكريم، كتاب العربية الأكبر، وعالمها الذي يسطع فيه نجمها؟! ذلك الكتاب الكريم المُعجز الذي أحتوى غرائب نكتٍ يلطف مدركها، وأنطوى على مستودعات أسرارٍ يدقُّ مسلكها؛ لذا فقد أقبل عليه العلماء حفظاً وفهماً وتدبيراً، ودراسةً وبحثاً وتفسيراً، وعملاً وسلوكاً وأتباعاً؛ فاستخرجوا من مكنوناته ما أمكنهم من لآلي الدُرر، وجواهر الدروس والعبر.

أما «السياق»؛ فمأخوذ لغة من الأصل «س و ق»، نقول: ساق يسوق سَوَاقاً وسِيقاً.. فالمعنى اللغوي يُشير إلى دلالة الحدث؛ وهو التتابع⁽³⁾.. وذكر العلامة محمد بن علي التهانوي رحمه الله أنَّ السياق في اللغة بمعنى الإيراد⁽⁴⁾، وهو يشمل ضمَّ الكلمات بعضها إلى بعض، وترابط أجزاءها، وأتصالها أو تتابعها، وما توحيه من معنى وهي مُجمعة في النص⁽⁵⁾..

ويقول الدكتور تَمَّام حسان تأكيداً لجملة المعاني الدالَّة على التتابع، أو الإيراد: ((المقصود بالسياق: التوالي، ومن ثم ينظر إليه من ناحيتين:

❖ أولاهما: توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه الزاوية يُسمَّى: «سياق النص».

❖ والثانية: توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي، وكانت ذات علاقة بالاتصال، ومن هذه الناحية يُسمَّى السياق: «سياق الموقف»⁽⁶⁾..

وممَّا يكاد يُجمع حوله جلُّ العلماء أنه لا يُمكن عزلُ النصِّ عن سياقه الحيويِّ الذي نشأ في أجوائه وتأثر بمناخه المعرفي؛ بل لولوج فضاء النصِّ العام وأبعاده الدلالية؛ وجب مُراعاة الروافد المعرفية التي أفاد منها أو آتخذ موقفاً إزاءها؛ فلا يُمكن تأويلُ نصِّ إلا باسترجاع السياق اللغويِّ والبيئيِّ العامِّ الذي نما فيه، وترعرع في رُبوعه وأجوائه⁽⁷⁾.

إنَّ اللغة لا يُمكنُ أن تقف عند استعمال الكلمات المفردة والاكتفاء بها في صيغ التعبير المختلفة؛ وإنما تتعدَّها إلى ترتيب تلك الكلمات في تراكيب مفيدة، تختلف معانيها تبعاً للمعنى المقصود والغرض المُتوخى من سوق العبارة التي ترد فيها؛ لذا لا يُمكنُ أن يفهم الكلام من ألفاظ مفردة ومُجرَّدة؛ ل((أنَّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها؛ ولكن لأنَّ يُضَمَّ بعضها إلى بعض؛ فيُعرف ما بينها من فوائد ((8).

فالألفاظ لا تؤخذ دوالاً لذاتها؛ بل تؤخذ دلالتها من خلال ارتباطها مع جيرانها، والكلمة عندما تدخل في تركيبٍ ما؛ فإنها تكتسبُ قيمتها من مقابلتها؛ لما يلحقها من كلماتٍ أو يسبقها، وإنَّ أيَّ تغييرٍ في بنية التركيب ما هو إلا استجابة لحاجات المُتكلِّم كما يُعبِّر من خلاله عمَّا يُفكِّر به من معانٍ؛ إذ ((إنَّ لكلِّ عنصرٍ لغويٍّ مكانه في نظام مُعيَّن، أو وظيفة، أو قيمة تستمدُّ من العلاقات التي يرتبط بها مع العناصر الأخرى من ذلك النظام))⁽⁹⁾. وفي هذا السياق يُقرِّر الدكتور ماهر مهدي هلال بأنَّ ((لتركيب الألفاظ وأعمالها في سياق التعبير الأدبيِّ خاصية فنية؛ بحيث أنَّ القيمة الذاتية للفظ تكتسبُ أهميتها من خلال اتساقها وتلاؤمها مع سائر الألفاظ؛ فتكسب الكلام نغماً تهشُّ له النفوس، وإنَّ عدم انسجام الألفاظ في السياق الذي نُظمت فيه يُفقدتها توافقها النغميَّ في التعبير))⁽¹⁰⁾.

ومن هنا فإنَّ السياق بمفهومه العام: كلُّ ما يتصلُّ بالمفردة من قريبٍ أو بعيدٍ من مُلابساتٍ وظروفٍ وعناصر لغويةٍ أو غير لغويةٍ مُتعلِّقة بالمقام الذي تنطق فيه المفردة؛ فهو كلُّ ما يُصاحبُ الكلمة من وقائع، وكلُّ ما يُساعدُ في إدراك المتبادل بين المعاني⁽¹¹⁾.

فالتركيب السياقية هي التي تشرف أساساً على تحديد الدلالة المُعيَّنة للصيغة ((فإذا استطاع أسمٌ من الأسماء أن يكون له معاني عديدة؛ فيجبُ أن نعلم أنها معانٍ مُحتملة، وأنَّ أحد هذه المعاني يتحدَّد ضمن سياقٍ مُعيَّن))⁽¹²⁾!! إنَّ الدلالة السياقية تشيرُ إلى ذلك الترابط العضويِّ بين عناصر الجملة، وهو ما يُشكِّلُ بنية اللغة؛ بل إنَّ مفهوم الدلالة السياقية يتسع ليشمل مجموع الجُمَل التي تكوِّن النصَّ.. يوضح عالم اللُّغة «ستيفن أولمان» ذلك لنا قائلاً: ((كلُّ كلماتنا تقريباً تحتاج على الأقلِّ إلى بعض الإيضاح المستمدِّ من السياق الحقيقي؛ سواءً أكان هذا السياق لفظياً، أم غير لفظيِّ، فالحقائق الإضافية المُستمدَّة من السياق تحدِّد الصور الأسلوبية للكلمة... إنَّ السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجُمَل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب؛ بل والقطعة كُلِّها، والكتاب كُلِّه))⁽¹³⁾!!

وقد أكد علماءنا الأوائل رحمهم الله ذلك ونبهوا عليه في مُصنَّفاتهم الزاخرة وأسفارهم الجليلة، يقول الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله: ((لا محيص للمُتَقَهِّم عن ردِّ آخر الكلام على أوَّله، وأوَّله على آخره؛ وإذ ذاك يحصل مقصودُ الشارع في فهم المُكَلَّف، فإنَّ فرَّق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصَّل به إلى مُرادِه، فلا يصحُّ الاقتصارُ في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلا في موطن واحد؛ وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه، لا بحسب مقصود المُتَكَلِّم، فإذا صحَّ له الظاهر على العربية؛ رجع إلى نفس الكلام؛ فعَمَّا قَرِيبٌ يبدو له منه المعنى المُراد))⁽¹⁴⁾.

وفضلاً عمَّا يُومئُ إليه الإمام الشاطبي رحمه الله من أهمية الالتزام بمُراعاة وحدة النصِّ في دراسة المعنى؛ فإنه يُشيرُ إلى مرحلتين من البحث.. وُصُولاً إلى تحديد المعنى، الأولى: مرحلة البحث في الدلالة المُعجمية للفظ، وهي سابقة للمرحلة الثانية؛ التي هي البحث في الدلالة السياقية بقرائنها اللغوية والحالية.

كما نُلفي في قول الجلال السُّيوطي رحمه الله إشارة إلى السَّبب الذي يُحتمُّ على المُفسِّرين مُراعاة وحدة النصِّ القرآني الحكيم، والنظر إلى القرآن الكريم بكامله على أساس أنه ينتظم في سياقٍ واحد؛ ألا وهو طبيعة النصوص القرآنية المُحكَّمة، وأرتباط بعضها ببعض؛ إذ يُشيرُ إلى أنَّ من أبتغى ((تفسير الكتاب العزيز؛ طلبه أولاً من القرآن، فما أُجملَ منه في مكان؛ فقد فُسِّرَ في موضعٍ آخر، وما أختَصِرَ في مكان؛ فقد بُسِّطَ في موضعٍ آخر منه))⁽¹⁵⁾؛ فهو يرى أنَّ العلاقة التي تنضوي تحتها الآياتُ الكريمة هي علاقة إجمالٍ وتفصيل؛ فهي إذاً ليست منقطعة الصِّلة الدلالية فيما بينها؛ وإنَّ تباعدتْ نصوصها وتفرَّقت؛ وإنما تأتلف وتتربط بصلات دلالية معنوية وإن دَقَّتْ ولطفتْ ولم تستبِنْ لبادي الرأي⁽¹⁶⁾.

صفوة القول في هذا الباب الجليل أنَّ فهم أسرار التعبير في القرآن المجيد يُحتكم فيه إلى سياق النصِّ في الكتاب المُحكَّم، مع ألتزام ما يحتمله النصُّ روحاً.. وكذلك فإنَّ التفسير السَّليم والمُنضبط لا يقوم إلا على أساس لمح الدلالة القرآنية بجمع كلِّ ما في القرآن من صيغ اللفظ، وتدبُّر سياقاتها الخاصَّة في الآية والسُّورة والنصِّ، وسياقاتها العامة في القرآن كله؛ ومن ثمَّ فإنَّ السياق لا يقوم على كلمة مُنفردة في الذهن؛ وإنما يقوم على تركيبٍ يُوجد الارتباط بين أجزاء الجملة؛ فيُضفي عليه المعنى الملائم بعدما كان عائماً ومُتأرجحاً بين جُملة معانٍ مُتعدِّدة يُمكنه الدلالة عليها، وإنَّ الحكم ((على دلالة اللفظ في نصِّ ما أدقُّ وأوثق ممَّا لو استقيناها من المعاجم وحدها))⁽¹⁷⁾.

المبحث الثاني

النص اللغوي والقرآني وأهم ما يكتنفه من محددات

كثيرة هي المُحدِّدات والظواهر التي يتوقف عندها الفهمُ السَّديدُ لدلالات ألفاظ اللغة والقرآن المجيد، وقد بلغت تلك المُحدِّدات من السعة والتعدُّد والشمول حدًّا لو ذهبُ معه أولج قلمي في مُحاولةٍ مني لاستقصائها والإحاطة بها؛ لكنَّ بلا ريبٍ طالباً للمُحال، ولعسر عليّ أستخرج ما أولجته من بين ذلك الرصيد الضخم والكمِّ الهائل من أسفار التعميد والتنظير والاستشهاد والتمثيل.. وهذا كلُّه فيما يتعلق بآراء العلماء الذين يعترتهم ما يعترني سائر البشر من المحدودية والقصور والعجز، فما عساه أن يكون الحالُّ مع كتاب ربنا الحكيم الخبير!!؟ الأمرُ الذي حدا بي إلى أنتقاء أقربها للمقام رحماً، وأستلال أمسيها به صلة، وأشدّها معه تفاعلاً، وأكثرها أنسجاماً؛ بُغية تقريب الفكرة المُتوخَّاة من عقد هذا المبحث، ورجاء إيضاح الصُّورة المُزعم رسمها فيه.

إنَّ تحريّ معنى الكلمة والبحث عنها كما هي في كلام العرب، من دُون إضافة معانٍ أخرى لا تدلُّ عليها الكلمة في استعمال العرب لها من شأنه أن يُعين على فهم المعنى المُراد من النصِّ، وأن يكون تدبُّر ذلك النصِّ أقرب إلى الصَّواب، وأكثر تذليلاً لمهمة إدراك ما يشتمل عليه النصُّ من دلالات⁽¹⁸⁾.

ولكنَّ هذا كلُّه لم يحلِّ دُون كون المدلولات اللغوية والمعاني المُعجمية للكلمات ليست كلَّ شيء يُمكننا من خلاله إدراك معنى الكلام وبلوغ كُنْهه؛ فثمة مُحدِّدات كثيرة وعناصر عديدة أخرى لغوية وغير لغوية ذات دخلٍ كبير في تحديد المعنى وتوجيهه؛ بل هي جزءٌ من معنى الكلام؛ كشخصية المُتكلِّم، وشخصية المُخاطب، وما ينعقدُ بينهما من علاقات، وما يُحيطُ بالكلام من ظروف ومُلابسات.. وإنَّ أيَّ عنصرٍ مُنفردٍ من مجموع تلك العناصر أو غيرها ممَّا لم يُشر إليه، يُعدُّ مُنبئاً عن أصله، مبتوراً عن أصدانه، نائياً عن عائلته، يتيماً في مُحيطه⁽¹⁹⁾.

وبعبارة أخرى؛ فإنَّ تشخيص معنى الكلام بشكلٍ دقيقٍ ومُحدَّدٍ يتطلَّب الاستعانة بوسائل أخرى غير المُعجم؛ منها: معرفة نسق الكلام ونظمه، والإحاطة بالموقف المُصاحب، والإلمام بالحالة الكلامية المرافقة للكلام⁽²⁰⁾، ومن هذا المنطلق؛ فإنَّ دراسة معاني الكلمات تتطلَّب تحليلاً شاملاً للسياقات والمواقف التي تردُّ فيها، ما كان منها لغوياً أو غير لغويٍّ؛ لأنَّ معنى الكلمة مُتَّسِمٌ بالمرونة، خاضعٌ للتعديل تبعاً لتعدُّد السياقات التي تقع فيها اللفظة، والمواقف المُكتتفة لها في عُموم العملية الخطابية⁽²¹⁾.

فمع ما سبق ذكره من أهمية معرفة اللغة في تفسير القرآن وتفهمه؛ لا بد لنا من معرفة أن اللغة بمجردها لا تستقل به، وهذا يعني أن اللغة ليست المصدر الوحيد الذي يُعَوَّل عليه؛ بحيث يُمكنُ لمن أحكمه أن يُفسِّر القرآن؛ بل لا بدَّ للمُفسِّر والمُتدبِّر من الإمام بمصادر أخرى يعتمد عليها في تفسيره وفهمه؛ كالسنة النبوية، وأسباب النزول، وقصص الآي، وأحوال من نزل فيهم الخطاب، وتفسيرات الصحابة والتابعين وتابعيهم رضي الله عنهم، وغيرها من المصادر التي لا يُمكنُ أخذها عن طريق اللغة؛ وبهذا يعلم أن التفسير اللغوي جزءٌ من علم التفسير الفسيح.. ومع أنَّ حيزه كبيرٌ، والحاجة إليه ماسة؛ فإنه لا يُمكنُ له بحالٍ أن يستقلَّ بتفسير القرآن الكريم، وهذا يفيدُ أنَّ اعتماد اللغة بمفردها من دون النظر في غيرها من المصادر يُوقع في الخطأ في التفسير؛ إذ قد يكون المدلول اللغوي غير مُرادٍ في الآية الكريمة موضع التدبُّر⁽²²⁾.

ولمَّا كان الأمر كذلك؛ كانت لغة العرب من أهمِّ المصادر وأوثقها في معرفة كلام الله عز وجل، وكان من أهمِّ ما فيها - وهو من بدايات علم التفسير وبواكيره الأولى - معرفة معاني الألفاظ التي يدور عليها كثيرٌ من علم التفسير؛ ليعرف المراد بالخطاب.. وهذا ممَّا لا يسعُ الجهلُ به لمن أراد علم التفسير وبيان معنى كلام الله الحكيم الخبير أو تبيينها وفهم أسرارها ومعانيها؛ إذ كان لزاماً عليه أن يعرف مدلولات الألفاظ، وأن يستشرح دلالاتها من مضانها ومصادر المعتمدة.

وإذا تأملنا تفسير القرآن في الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين أو أتباعهم رضي الله عنهم، وفرزنا كلَّ نوع منها؛ فإننا سنجد ما كان مرجعُ اللغة له الحظُّ الأوفر، والنصيبُ الأكثر من بين التفاسير العديدة المختلفة.

كما إنَّ هناك جُملة من العناصر والمُلابسات والظروف التي تتضافر وتتحد من أجل تحديد الفهم وتحقيق المستوى المنشود فيه، منها: الجانب الصَّوتي؛ فالمعنى والصَّوت مُرتبطين كلُّ منهما بمدلول الآخر، والسياق وحده هو القاهر فوق سائر الظواهر اللغوية الأخرى، وهو القادر على إشاعة الوئام، ومدِّ جسور الصِّلة، وإسعافنا في إدراك القدر المُتبادل بين كلِّ من المعاني اللغوية والمعاني الشرعية وغيرها، وهو وحده الذي يُحدِّدها ويوجِّهها ويُجرِّدها من كلِّ الدلالات الأخرى التي يُمكنُ أن تتبادر إلى الذهن حين سماعها يتيمة منفردة!! وبالمقابل؛ فإنَّ قيمة اللفظة عندما ينقطع أيُّ من جوانب مدلولاتها المتعدِّدة؛ فإنَّ السياق آنئذٍ سيكون الحَكَم والفيصلَ فيها، والسَّبَّاق إلى تعيينها، فهو يعدُّ بحقِّ حَجَرَ الأساس في دراسة معاني ألفاظ اللغة وتراكيبها⁽²³⁾.

إنَّ لكلِّ كلمةٍ معنىً مُعجمياً تستقيه من جذور لغتها الضاربة أطناؤها والمُوغلة في أعماق التاريخ والحضارة، يُمثِّل ذلك المعنى مدلولها الحقيقي، ولها أيضاً معنىً تاريخياً تكتسبه بفعل الاستعمال العُرْفِيّ، ومعنىً ظرفيَّ أنيِّ تكتسبه مُزدهية به ومُزدانة في سياقاتٍ خاصَّة وظروف مُحدَّدة.. وإذا كانت هذه المعاني جميعاً متواطئة لأداء رسالة الكلمة؛ فمن الخطأ أن يظنَّ ظانُّ أنَّ معاجم اللغة وما إليها من أسفار النحو وحواشيها، وكتب الصِّرف وشروحها، هي عُدَّة اللغوي وحدها، وأن نقولها مُعوَّل تحقيقه وغاية بحثه وحُكمه دُون سواها!! والصَّحيح أنَّ مراجع المُفسِّر واللُّغويِّ بالإضافة إلى ذلك كُتُب الأدب، ودواوين الشعر، وصُحف الرسائل، والرقاع، ومُصنَّفات القوم في التاريخ والأخبار والأسفار؛ بل مُؤلِّفاتهم في مُختلف العلوم والصناعات، ووضائعهم في الحكم والأمثال⁽²⁴⁾.

مُجملُ القول في هذا المقام الخطير أنَّ الكلمة في اللغة في سياقها لا تستمدُّ مدلولها ووجه دلالاته عليه من مادتها اللُّغوية المُعجمية والاشتقاقية التي تولَّدت منها وأنبثقت عنها فحسب؛ وإنما تستقي كلَّ ما فيه رواؤها وحياتها وحيوتها من روافد عديدة؛ منها: المادَّة، والصُّورة التي تكون عليها، والموقع والتركيب الذي تقع فيه، ومنهاج أدائها، بل ومذهب رَسْمها وكتابتها، وطريقة نطقها... الخ.. وهذه الروافد لا يتعاند عطاؤها؛ بل يتساند ويتفاعل ويلتقي ويتحد، وقد يكون بعضها أظهر وأكثر؛ ولكنه لا ينفى عطاء الآخر ولا يلغيه بحالٍ؛ بل يُكوِّن معه لُحمةً واحدة تعمل عملها في أداء دلالة هذه اللفظة أو تلك بجميع ظروفها، ومُختلف مُلابساتها⁽²⁵⁾.

ويُقرِّر الأستاذ عبد الرَّحمن الحاج صالح بأنَّ ((اللسان لا يُحدِّد مضمونه الماديُّ والصُّوريُّ إلا على أساس المواقع التي تقع فيها وتتعاقب عليها عناصره؛ إمَّا في دَرَج الكلام فيما يخصُّ الوحدات الدَّالَّة، وإمَّا في مدارج الجهاز الصَّوتيِّ فيما يخصُّ العناصر غير الدَّالَّة⁽²⁶⁾؛ وذلك مثل مدلولات الألفاظ؛ فإنها لا تحدِّد إلا بسياقاتها، لا بما تدكُّره المعاجم من معانيها فحسب؛ لأنَّ المعاجم تكتفي غالباً بذكر بعض المعاني بالاعتماد على بعض السياقات.. وإنما يكون المُعجمُ أساساً في تحديدها إذا لم يرد اللفظ في أيِّ نصِّ إلا في الذي يذكره هو وحده))⁽²⁷⁾، وأردف قائلاً: ((فبتلك المواقع التي يُشاهدُها اللغويُّ في الكلام المسموع يستطيع أن يعرف بالموضوعية المُطلقة أنواع الأداء وتشعُّبات المعاني الجزئية.. ثمَّ بالنظر في كيفية تقابلها بعضها ببعض، وتعاقبها على الموضع الواحد، ودُخول هذه على تلك.. يستطيع أيضاً أن يكشف عن وضعها ونظامها))⁽²⁸⁾.

لذا يتحتم على الباحث في علم اللغة والقرآن الكريم ((أن لا يتلَمَس معاني الكلم في نصوص معاجمنا وما يتصل بها وحسب؛ بل عليه أن يبتغيها في معالمها الأخرى، ويتطلبها من مآتيها المتعدّدة، ويؤدّيه هذا إلى البحث عن أوجه تصرّف الكلم في مُتَوَعّ النصوص المحكيّة، وصور دلالاتها في سائر الموضوعات المطروحة، كما يقفاده إلى التماس وجوه التقلّب التي تلحق بها، وصور تجدّد أغراضها ومراميتها، وأنحرفها عن أصولها وتشعّبها عن جذورها؛ وذلك بتبدّل الموضوعات والبيئات، وتغيّر الأفكار والأحكام، واختلاف العُصُور والأزمان.. والأصل في اللفظ أن تتباين شَعَابُ معانيه؛ فيكون له من تدرّجه وتقلّب دلالاته مجالاً بسيطاً⁽²⁹⁾ ومذهباً فسيحاً⁽³⁰⁾.

يضاف إلى ما تقدّم أنّ السياق يُساعد على تعيين دلالة الصيغة؛ فربّما وردت بعض الأبنية مُحدّدة الوزن؛ ولكنها تختلف في دلالاتها على المعاني المُرادّة، والذي يُحدّد هذه الدلالة إنما هو سياق الكلام.. فمن ذلك: أنّ أسماء الزمان والمكان تصاغ من الثلاثي على زنة «مَفْعَل» بفتح العين؛ نحو: «مذهب، ومشرب، ومخرج، ومقتل، ومكتب»؛ إلا في حالتين؛ فإنهما يكونان فيهما على زنة «مَفْعِل» بكسر العين⁽³¹⁾، وفي كلّ ما تقدّم لا نستطيع التمييز بين الزمان والمكان إلا بالسياق، والقرينة التي ينبغي المصير إليها حينئذ هي التي تحدّد المُراد وتعيّن المقصود؛ وهي هنا: سياق الكلام.. ومن ذلك أيضاً: النسب إلى ما آخِرُهُ ياءً مُشدّدة؛ نحو: كُرسِيّ، وزُنْجِيّ، وشافعيّ... ففي مثل هذه الحالة يتحدّ لفظ المنسوب مع لفظ غير المنسوب، والذي يفصل بينهما إنما هو السياق⁽³²⁾.

يتبيّن لنا ممّا تقدّم أنّ العلاقة بين الألفاظ ودلالاتها المُعجمية وبين كلّ من التراكيب والسياق علاقة حميمة ومُتواشجة ومُتشابكة، ولا وجود لأحدها من دون وجود العنصرين الآخرين؛ لأنّ اجتماعها يُؤدّي إلى التعبير عن «المقام»، أو «الموقف» الذي يُرادُ إيصاله؛ فالسياق يقوم في أحيان كثيرة بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في جملتها.. ومن قديم أشار علماءنا الأجلّاء رحمهم الله إلى أهمية السياق أو المقام وتطلبه مقالاً مخصوصاً يتلاءم معه، وقالوا في عبارتهم الموجزة الدالّة: «لكلّ مقام مقال، ولكلّ كلمة مع صاحبها مقام»⁽³³⁾.

من أجل ذلك لم يكن علماء العربية ولا أئمة التفسير أو الأصوليون أو غيرهم، لم يكونوا قطّ بمنأى، كما لم يكونوا غافلين عن إدراك وظيفة السياق ودلالته؛ فقد أولى هؤلاء وأولئك جميعاً جلّ اهتمامهم بشقّي السياق في فهم دلالة النصوص اللغوية والشرعية، يتّضح ذلك لنا جلياً من خلال ربط شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني رحمه الله فصاحة الكلمة

بسياقها اللغويّ والتركيب الذي قيلت فيه؛ وذلك عند حديثه عن «نظرية النظم»، وربط الكلام بمقام استعماله⁽³⁴⁾.

والأمر ذاته في شأن السّياق، ذلك الشأن الخطير ينطبق على سائر الظواهر اللغوية والقرآنية الأخرى؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر: ((لا تكونُ للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها، ولا للكلمات المُختارة ميزة في ذاتها، ولا لوضع الكلمات المُختارة في موضعها الصّحيح ميزة في ذاتها؛ ما لم يكن ذلك كله في سياقٍ مُلائم))⁽³⁵⁾؛ لذا لا يُمكن بحالٍ نكرانُ تأثير دلالة سياق النصّ وسياق الموقف المُلابس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف، والتقديم والتأخير.. ولا يُنكر أنّ دلالة السياق المقتردة تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصّها في مواقف مُختلفة؛ فإنها ستختلف حتماً باختلاف السياق الذي تردُّ فيه⁽³⁶⁾!!

إنّ الاكتفاء بالمعنى الحرفي، أو معنى المقال، أو معنى ظاهر النصّ ليعُدّ دائماً سبباً في قصور الفهم⁽³⁷⁾، أو في إساءته!! لذا؛ فقد أولى المُفسِّرون والمُعجميون وأربابُ اللغة هذا الجانب اهتماماً بيّناً، وجعلوه واحداً من الأسُس والضوابط الأساسية والمهمة التي تقوم عليها دراساتهم وتحليلاتهم للنظريات والنصوص اللغوية والشرعية.

ف«المقال» لا يُحدّد الدلالة المقصودة للفظة إلا باقترانه ب«المقام»، أو «سياق الحال» المُصاحب له؛ إذ يشتمل الأخيرُ على عناصر كثيرة تتصلّ بالمتكلم والمُخاطب، والظروف المُلابسة، والبيئة.. يفتقر إليها الأوّل؛ ذلك أنّ استجلاء المعنى على المستوى الوظيفي: الصّوتيّ، والصّرفيّ، والنّحويّ، وعلى المستوى المعجميّ، لا يمتدُّ في أقصى إمكاناته سوى المعنى الحرفيّ، أو معنى ظاهر النصّ، وهو معنى فقيرٌ وجامدٌ وفضفاضٌ وخاوٍ من محتواه الاجتماعيّ والتاريخيّ، خالٍ تماماً ومُنعزلٌ عن كلّ ما يُحيطُ بالنّصّ من القرائن الحالية، وذلك هو المعنى المقاليّ المشتمل على القرائن المقالية فحسب!! في حين أنّ المعنى المقاميّ لا يأتي إلا وهو حاملٌ معه ظروف أداء المقال، أو قرائن الحال التي يتمُّ من خلالها الفهمُ التامُّ للنصّ، والوفاء بأغراضه، والإحاطة به من جميع جوانبه⁽³⁸⁾!!

فالدلالة المعنوية الشاملة لأيّ نصّ لا يُمكن أن تُستمدَّ إلا عبر إقامة جملةٍ من العلاقات والصّلات بين الأصوات في اللفظ الواحد، والألفاظ في الجُمْل، والجُمْل في التراكيب والسياقات العامّة، على وفق ما تملّيه وتسمحُ به قوانينُ اللغة وضوابطُها وحدودُها؛ إذ ليست اللغة سوى مجموعةٍ من القوانين الوضعية؛ سواءً كانت على مُستوى المفردات «الألفاظ»، أم

على مستوى التراكيب «الجمل»، ولكلٍ من هذه المفردات وظيفة خاصّة تتحدّد بانضمامها إلى غيرها من الألفاظ في نظامٍ تركيبٍ مُعيّن مؤلّفه الجمل المفيدة الدالّة⁽³⁹⁾.
 نخلص من ذلك كلّهُ إلى أنّ ((الكلمات في التركيب تكتسب قيمتها من مقابلتها لما يسبقها أو يلحقها من كلمات))⁽⁴⁰⁾، أو ما يُسمّى بـ«المصاحبات اللغوية»؛ إذ لا تتضح القيمة التعبيرية للفظ أو التركيب اللغوي لأيّ نصّ بشكلٍ نهائيّ إلا بتحديد علاقتها بمجاورتها لما يسبقها أو يلحقها من ألفاظٍ في العبارة أو في النصّ أو في الكتاب كلّهِ؛ لذا فمن الخطأ، بلّ ((من المشكلة أن يلجأ الإنسان عادة إلى مقطعٍ من الكلام، ويُركّز النظر فيه من دون أن يُحافظ على وتيرة التركيز إلى آخر الكلام؛ ممّا يجعله يلتقط الفكرة ناقصة أو مُشوّهة غير مُكتملة النّموّ... إذ يُؤخذ الكلام من سياقٍ، وعندما ينتزع الكلام من سياقه؛ يتغيّر المقصود منه، ويتغيّر معناه!!))⁽⁴¹⁾، ويبرز هذا الأسلوب في الاجتزاء للنصّ في كتاب الله تعالى أكثر من غيره؛ ((وذلك لأنّ القرآن وحدةٌ متماسكة؛ فهو كالأية الواحدة، يُتمّم بعضها بعضاً))⁽⁴²⁾؛ لذا فإنّ ((من أراد فهم آيةٍ قرآنية في موضوع مُعيّن؛ فعليه أن يجمع الآيات المتناظرة في الموضوع، ويُقابل بعضها مع البعض الآخر؛ ليصل إلى تكوين الرأي الصّحيح))⁽⁴³⁾؛ ((إذ قد تكون القرينة مُنفصلة في كلامٍ آخر؛ ولا يتبيّن المراد من مجموع الكلام إلا بعد ضمّ أطرافه))⁽⁴⁴⁾؛ وذلك لأنّ ((عدم ضمّ أطراف الأدلّة بعضها لبعض يُؤدّي بالنتيجة إلى عدم تمام المعنى، وإلى الغلط فيه؛ إذ إنّ الأدلّة يجب أن تُصوّر صورة واحدة يخدم بعضها بعضاً، كأعضاء الإنسان))⁽⁴⁵⁾؛ ذلك كلّهُ يقودنا إلى نتيجة وقناعة تامّة، مفادها أنّ صحّة فهم النصوص الشرعية ركيزة أساسية ورئيسة لصحّة الاستدلال بها؛ ذلك أنّ معنى الكلمة الواردة مع أخواتها المتواردة في النصّ هو عبرة عن ((مجموع السياقات التي تُشكّل تلك الكلمة جزءاً منها))⁽⁴⁶⁾.

وكذلك فعل المُفسّرون؛ إذ عُنوا بأسباب نزول الآيات والنصوص الكريمة، وأولّوها من اهتمامهم القدر كلّ القدر؛ بحُسابها مظهرًا من مظاهر السياق الحاليّ المحفوف بالقرائن الجلية؛ لاتصالها وتعلّقها بالأحداث والوقائع المُفضية لنزول النصّ الحكيم، وسبرها لأغواره، وتحليقها في جوّه وفضائه؛ ولذلك فهي لديهم من أعظم المُعين على فهم المعنى⁽⁴⁷⁾؛ لأنّ أغلب الآيات القرآنية الكريمة إنما نزلت على وفق أحداثٍ ومُناسباتٍ وقعت في عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم؛ فلا بدّ من الرجوع إلى معرفة تلك الأحداث لفهم كُنّه تلك الآي وما ترمي إليه؛ لذا عُدّت أسباب النزول من أولى العلوم الواجب على المُفسّر تعلّمها والإحاطة بها قبل الإقدام أو الشروع في بيان معاني كتاب الله العزيز⁽⁴⁸⁾.

((إننا من القرآن - إذا أردنا تدبره حقاً - تلقاء شيءٍ أسمى من علم التفسير، فما تحلُّ أقوال المفسرين كلَّ عُقدة، وما تزيح كلَّ شبهة، ولا تُفصل كلَّ إجمال.. ونحن من القرآن أيضاً إزاء شيءٍ فوق اللغة وقواعدها وآدابها، فإنَّ ظلال التعبير في القرآن، وإيحاءات المفردات في آياته، وألوان التصاویر في قصصه ولوحاته، لترتبط أوثق الارتباط بالوقائع الحية، والأحداث النواطق، والمشاهد الشواخص؛ كأنَّ أبطالها ما أنفكوا على مسرح الحياة يغدون ويروحون!! فأتى للشرح اللغوية الجامدة والاصطلاحات البلاغية الجافّة أن تستطع في الوقائع يقين أخبارها، أو تستبين من الأحداث خفي أسرارها، وهي أعيان من أن تُرجع في الأذان أصداءها الحلوة العذاب!!

ونحن من القرآن - آخر الأمر - أمام شيءٍ فوق التاريخ نفسه، فإنَّ وقفنا على سبب النزول التاريخي؛ لم نكن قد تقصينا كلَّ شيء، فما أكذب التاريخ، وما أكذب المؤرخين على لسانه!! وكأني في التاريخ من فجواتٍ ينبغي أن تملأ، وثغراتٍ لا بدَّ أن تسدَّ.. أما أسباب النزول من وجهة النظر الدينية؛ فليس لنا فيها إلا أن نستوحى الواقع لا صورته، والإنسان لا شبيهه، والحق لا صده.. فهل من عجبٍ إذا حرّم العلماء المحققون الإقدام على تفسير كتاب الله لمن جهل أسباب النزول؟! وهل بالغ الواحد حين قال: «لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها؟!»، وقال ابن تيمية: «معرفة سبب النزول تُعين على فهم الآية؛ فإنَّ العلم بالسبب يُورث العلم بالمُسبَّب»، وقال ابن دقيق العيد: «معرفة سبب النزول طريقٌ قويٌّ في فهم معاني القرآن» ((⁴⁹).

ومما لا يسع أحداً جهله؛ لكونه من المسلمّات في حقل الدراسات اللغوية والقرآنية أنه ((إذا تعدّد معنى الكلمة؛ تعدّدت بالتالي احتمالات القصد منها، وتعدّد احتمالات القصد يقود إلى تعدّد المعنى.. ويقوم السياق ووضوح الكلمة في موقعها داخل التركيب اللغوي بتحديد دلالة الكلمة تحديداً دقيقاً مهما تعدّدت معانيها))⁽⁵⁰⁾.. ذكر «ستيفن أولمان» بأنَّ ((قدرة الكلمة على التعبير عن مدلولات متعدّدة إنما هي خاصيّة من الخواصّ الأساسية للكلام الإنساني، وإنَّ نظرة واحدة في أيِّ مُعجمٍ من مُعجمات اللغة لتعطينا فكرة عن كثرة ورود هذه الظاهرة؛ بل إنَّ شحنة المعاني التي تحملها بعض الكلمات تدعو إلى الدهشة؛ ولا سيّما تلك الأفعال الكثيرة الشيع والذبيوع؛ مثل: «يعمل»، و«يقوم»، و«يضع»... الخ.. وقد تعيش المدلولات القديمة جنباً إلى جنب مع المدلولات الجديدة))⁽⁵¹⁾.

فالكلمة في اللغة - أية لغة - تملك فائق ((القدرة على اتخاذ دلالاتٍ متنوّعة تبعاً للاستعمالات المختلفة التي تستخدم فيها، وعلى البقاء في اللغة مع هذه الدلالات، ومن ثمّ

أداء عشرات من وظائفها بسهولة ويسر؛ إذ إنَّ خلق معانٍ جديدة لها لا يقضي بالضرورة على المعاني السابقة؛ فيمكنُ لكلِّ المعاني التي اتخذتها أن تبقى حية في اللغة، وحركة التغيُّرات المعنوية تسير في كلِّ الاتجاهات حول المعنى الأساسي؛ ولكنَّ كلَّ واحدٍ من المعاني الثانوية يُمكنُ أن يُصبح بدوره مركزاً جديداً للإشعاع المعنوي ((⁵²).

فكثيراً ما يأتي في التفسير تفسير المُراد من الكلمة أو الجملة القرآنية بعدة وجوه، ولدى التمهيد والتحليل والتأمل؛ يظهر أن هذه الوجوه هي من قبيل التطبيقات الجزئية، أو المعاني الجزئية لدلالة الكلمة أو الجملة القرآنية ذات المعنى الكلِّي العام الذي يشملها جميعاً، فهي تصلح لأنَّ تدلَّ عليها جميعاً من دون تخصيصٍ بواحدٍ منها أو أكثر، وما جاء عن المُفسِّرين - ولو كان مأثوراً عند الصحابة أو التابعين رضي الله عنهم - إنما هو تفسيرٌ للنصِّ القرآنيِّ ببعض ما يدلُّ عليه من جزئياتٍ أو أفراد!!

ولا بدُّ لنا أيضاً من التنويه بأنَّ ((توسعة اللغة لا بالمُرادفات؛ بل بالمُفردات التي تعطي كلَّ كلمة منها معنى خاصاً، أو صورة خاصة، أو تشير إلى مُسمى خاص)) (⁵³)، وأنَّ الدلالة تكون قابلةً للتوسع كلاً ما كانت العلة مُختلفة غير معروفة؛ وذلك أنَّ الارتباط الجامع بين الدالِّ ومدلوله كان عن طريق علةٍ جوهرية خفية هي التي منحت لهذا الارتباط مُرونته وامتداده وأتساعه، وهي التي أحدثت كلَّ هذا الامتداد المقصود في المجال المعنويِّ والدلاليِّ للفظ، فيجبُ على العلة أن تختفي إذا لمصلحة المعنى.. أما إذا حدث العكس؛ فإنها ستقلص المعنى وتحدِّده (⁵⁴).. وهذا واحدٌ من المُحدِّدات الخطيرة الأخرى التي قد لا ينتبه لها كثيرٌ من الباحثين والعاملين في مجال اللغة أو في حقل الدراسات القرآنية التي تحفل بين نصوصها وطياتها بتلك الظاهرة الجلية.

على أنَّ هذا التوسُّع أو ذلك في دلالات المُفردات والتراكيب اللغوية القرآنية ليس كما يتبادر إلى الذهن لأوَّل وهلة من أنه عدمٌ وضوح في المعنى، أو أنه غموضٌ في الدلالة؛ بل هو على العكس من ذلك تماماً؛ لأنَّ العبارة كلاً ما كانت أغزر معني، وأعمق دلالة؛ كانت مكمناً إيحائياً، ومبعث جمال (⁵⁵).. وهكذا؛ فإنَّ هناك العديدَ من الألفاظ القرآنية الكلية التي تُشكِّل أغشية شفيفة تضمُّ تحتها العديدَ من الدلالات، ويعدُّ إبقاء حكم العموم، وإطلاق تعدُّد الاحتمالات عليها ضرورة لغوية ملحة ترسم لعالم اللغة القرآنية الفسيح إطاراً واسعاً ومقصوداً للتعامل مع حقيقة هذا المُصطلح أو ذلك؛ وذلك من أجل استنباط أكبر قدرٍ مُمكن من المعاني الواردة التي يحتملها النصُّ الكريم، والإفادة منها جميعاً (⁵⁶).

كما لا محيص لنا من معرفة أن لكل نص في اللغة معنى عاماً نُظم لأجله، ولا يمكن إصال هذا المعنى إلا بتسلسل جمل ذلك النص وعباراته تبعاً لذلك المعنى المراد وتلاحمها وارتباطها به؛ لأن المعنى الكلّي لأي نص يتوقف على المعاني الجزئية المُكوّنة لتراكيبه؛ لذا ينبغي أن تكون العلاقة أو جملة العلاقات بين أول النص وأوسطه وآخره منطقية خاضعة لمعايير وأسس عقلية ولغوية، فضلاً عما يحف بتلك العلاقة أو العلاقات من مستويات ثقافية، وعادات اجتماعية وسلوكيات عرفية يمكن بوساطتها مجتمعة أن ينتزع المعنى، وتستوحى المناسبة⁽⁵⁷⁾.

ومهما كانت درجة التعقيد والتركيب والتشابك فيه؛ فلا بدّ مع السبر العميق والتدبر الحصيف والمتأنّي أن يصل القارئ إلى فهم النص اللغويّ أو القرآنيّ من خلال أسنكتشافه للعلاقات التي تربط أجزاء ذلك النص بعضها مع البعض الآخر، والعلاقات التي تربط أجزاء النصّ متعدّدة، تلتقي في بعض مفاهيمها بما أصطّح عليه بـ«التماسك»، وهذا واحد من أهمّ العوامل التي يتمّ من خلالها تحديد الفهم لهذا النصّ اللغويّ أو ذاك النصّ الشرعيّ⁽⁵⁸⁾.

هذا، ويُمثّل هذا العلم واحداً من أهمّ الجوانب الدلالية والفنية في تفسير القرآن الكريم؛ لأنه يبحث في الوشائج الخفية، والصّلات الأسرية، والعلاقات اللغوية بين التراكيب ودلالاتها، وأسرار بيانها، وفنون نظمها، وقد أشار شيخُ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني رحمه الله في نظريته الشهيرة والرائدة في هذا السياق إلى نظم الألفاظ وأنتلافها في الجملة الواحدة والتركيب الواحد⁽⁵⁹⁾.

إنّ الكلمات في اللغة العربية والقرآن المجيد لا تعيش فرادى مُنعزلات؛ بل مجتمعات مُشتركات، كما يعيش العرب في أسرٍ وقبائل، وإنّ اللغة لا يمكن أن تقف عند استعمال الكلمات المفردة والاكتفاء بها في صيغ التعبير المختلفة؛ وإنما تتعدّها إلى ترتيب تلك الكلمات في تراكيب مفيدة؛ لذا لا يمكن أن يفهم الكلام من خلال سوق ألفاظ مفردة ومُجرّدة؛ لأنّ الألفاظ المفردة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها؛ ولكن لأنّ تُساق ويضمّ بعضها إلى بعض فيُعرف ما بينها من فوائد وفرائد⁽⁶⁰⁾؛ فالألفاظ لا تؤخذ دوالاً لذاتها؛ بل تؤخذ دلالتها وتُستوحى من خلال ارتباطها مع جيرانها، والكلمة عندما تدخل في تركيب ما؛ فإنها تكتسب قيمتها من مُقابلتها؛ لما يلحقها من كلماتٍ أو يسبقها، وإنّ أيّ تغييرٍ في بنية التركيب سيؤثر حتماً على الدلالة المقصودة ويُسهّم إسهاماً فاعلاً في تحديد معنى النصّ وتوجيهه لأداء الهدف المنشود منه وبلوغ الغاية المُتوخّاة.

وبناءً على ما تمليه ظاهرة التركيب اللغوي والقرآني؛ فإنه يتحتم على أيّ مُتدبّر لهذا النصّ أو ذاك تجاوز النظر في الوحدات اللغوية مفكّكة ومُنزلة، إلى النظر فيها مُنجزة، مُركّبة، مُجرّاة في سياقاتٍ مُتنوّعة؛ إذ لا يتسنّى لتلك الوحدات ألبتة الاكتفاء بذواتها؛ بل نلغيها دوماً مُتّكئة على ما يُكمّلها ويُفجّر طاقاتها المعنوية، مُكوّنة تراكيب رصينة ذوات دلالات مُحدّدة وواضحة المعالم والأهداف⁽⁶¹⁾!!

ولكي ندرك الخواصّ الأسلوبية لبنية التركيب اللغوي والقرآني كما ينبغي؛ يتحتم علينا القيام بتحليل هذه البنية على وفق ما تمليه عوامل السياق والمقام والمقال؛ لأنّ الشكل النهائي لهذه البنية لن يتحقّق إلا بفضل تأليف المفردات والمُزاوجة بينها وتركيبها تركيباً مخصوصاً؛ لأنّ المفردة في التركيب هي التي تفضي إلى إثراء المعنى نتيجة لتربطها مع ما يُجاورها من كلماتٍ، وذلك ما يجعل لوظيفتها في سياق التركيب حيوية وفاعلية.. ومن هنا؛ فإنّ لكلّ كلمة معناها الأساس والسيّاق الذي يُحدّد معنى التركيب؛ ومن ثمّ فإنّ ارتباط التركيب بالسياق يمنحه المعنى الأسلوبي اللائق والمنشود، ويُضفي عليه الدلالة الإيجابية المثمرة⁽⁶²⁾.

وأخيراً وليس آخراً؛ فمما يكاد يُجمّع حوله جلّ العلماء أنه لا يُمكن عزل النصّ عن سياقه الحيويّ الذي نشأ في أجوائه وتأثر بمناخه المعرفي؛ بل لولوج فضاء النصّ العامّ وتفكيك بنيته تفكيكاً يُبرز الأصول التي تتحكّم في توجيه دلالاته، والإضافات التي جاء النصّ بها، وأبعادها الدلالية؛ وجب مُراعاة الروافد المعرفية التي أفاد النصّ منها، أو آخذ موقفاً إزاءها، فلا يُمكن تأويل نصّ إلا باسترجاع السياق اللغوي والبيئيّ العامّ الذي نما النصّ فيه وسبق لأجله⁽⁶³⁾.

المبحث الثالث

المعجم والسياق وأثرهما في توجيه دلالة النص القرآني

تكتنف اللغة معاني عديدة، من أهمها: «المعنى المعجمي»، و«المعنى السياقي»، وهما متقابلان؛ إذ يُراد بـ«المعجمي»: المعنى الذي نستقيه من المُعجمات المختلفة، ويُمثل المعنى الوضعي الأصلي للفظ، ويُسمى: «المعنى المركزي»، أو «الأساس».. أمّا «المعنى السياقي»؛ فهو الذي يُستقى من النظم اللفظي والمعنوي للكلمة، وموقعها من ذلك النظم، أو من السياق العام للكلام؛ إذ تخضع الكلمة للعلاقات المعنوية، والظروف الحالية، والمُناسبات التعبيرية المُحيطة بها، التي يأتلف بعضها مع بعض وتتآزر معاً لتُبَيِّن المعنى الخاص لتلك الكلمة، ويُسمى: «المعنى الإضافي»، أو «الهامشي»، أو «ظلال المعنى»⁽⁶⁴⁾؛

وقد تبيننا فيما تقدم بأن فهم أسرار التعبير في أي نص يُحتكم فيه إلى سياق ذلك النص، مع التزام ما يحتمله من دلالات.. وكذلك فإن التفسير البياني لا يقوم إلا على أساس لمح الدلالة القرآنية بجمع كل ما في القرآن المجيد من صيغ اللفظ، وتدبر سياقاتها الخاصة في الآية والسورة، وسياقاتها العامة في القرآن كله.. وهذا عينه ما ثبت في مباحث علوم القرآن وأبحاث علم اللغة الحديث؛ إذ إن السياق لا يقوم على كلمة منفردة في الذهن؛ وإنما يقوم على تركيب يُوجد الارتباط بين أجزاء الجملة؛ فيضفي عليه المعنى الملائم من بين جملة معانيه المتعددة التي يُمكنه الدلالة عليها، وإن الحكم ((على دلالة اللفظ في نص ما أدق وأوثق مما لو استقيناه من المعاجم وحدها))⁽⁶⁵⁾.

من ذلك أن لفظ «الحد» يشمل الدلالات الآتية:

- ❖ حدُّ الدَّار: حُدُودُه.
- ❖ حدُّ الله تبارك وتعالى: عقابُه المفروض.
- ❖ حدُّ السَّيف: حافته.
- ❖ حدُّ الشَّيء: نهايته.
- ❖ حدُّ الشَّيئين: الفاصل بينهما... الخ.

وكلفظ «الحد» فإن هناك كثيراً من الألفاظ التي تحتل أكثر من معنى عند الإطلاق.. ولكنها إذا استعملت في سياق مفيد؛ فلا بُدَّ حينذاك من قطع الاحتمالات العديدة، وإبقاء واحد منها فقط.. فالسياق يُرشد إلى بيان المعنى المُراد من اللفظ بعد تحديده وحصره؛ لذا فإننا لا نكاد نجد عند الاستعمال لفظاً مُجرّداً عن جميع القرائن الدالة على مُراد المُتكلِّم.. كما يُرشد

السياق إلى تبين المُجمل، وتعيين المُحتمل، وتخصيص العامّ، وتقييد المُطلق، وتنوّع الدلالة.

فإذا كان اللفظ المُطلق يُحدّد حقلاً مُعجمياً مفتوحاً وغير محصور؛ فإنّ التعيين هو العلاقة القائمة بين وحدة مُعجمية وما تُعيّنه خارج النظام اللغويّ من أشياء، أو أشخاص، أو غير ذلك.. فكلّمة «الحدّ» مثلاً تُشرفُ على حقلٍ غير محصور من جنس مُعيّن، له سماتٌ ومُميزاتٌ مخصوصة.. وإذا كان لكلّ كلمة تعيينها؛ فإنّ ذلك يُحدّد معناها؛ إلا أنّ ذلك المعنى مرتبطٌ أساساً بتسويق الوحدة المُعجمية بأيّ من ألوان السياق الملائمة.. فالسياق الذي حسم تلك الدلالات المشتركة للفظة «الحدّ» لفظيٌّ؛ وهو تخليها عن الوضع الانعزاليّ المفرد، وورودها في تركيبٍ مُفهمٍ لمدلولاتها الأولية؛ وإنّ لم تدخل في جُمليّ مفيدة وتامة المعاني⁽⁶⁶⁾؛ ((فمعنى الكلمة يُحدّد عن طريق علاقاتها، ولكلّ كلمةٍ معنىٌ مُعجميٌّ أساسٌ، ومعنىٌ سياقيٌّ، وإنّ السياق هو الذي يُحدّد معناها الدقيق بعدما يُحدّد المُعجم معناها العامّ أو أصلها اللغويّ.. ومن هنا قيل: «لا تبحث عن معنى الكلمة؛ بل أبحث عن استعمالها»))⁽⁶⁷⁾.

ولفظ الفعل «ضرب» معروفٌ الدلالة؛ ولكنّه يستعمل في سياقاتٍ كثيرة قد تبعده عمّا هو متعارفٌ في عموم الأوساط؛ فلا تكاد تلك الاستعمالات المُتنوّعة بحسب السياقات تبقي منه سوى مُجرّد الصيغة؛ كما نقول مثلاً: «ضرب الإسلام الجاهلية»؛ بمعنى: أبطلها، و«ضربوا بينهم المشورة»؛ بمعنى: تشاوروا، و«ضرب على يديه»؛ بمعنى: منعه وزجره وعاقبه، و«ضرب بعقله»؛ بمعنى: فكّر وقدر، و«ضرب النار»؛ بمعنى: أشعلها وأضرمها وأوقدها... ففي كلّ من الاستعمالات السابقة للفعل «ضرب» نجد أثر السياق حاضراً في قلب اللفظة وتصريفها بين دلالات عديدة⁽⁶⁸⁾.

ومن هنا؛ فإنّ ((الكلمات والدلالات ترتبط على نحو وثيق بالسياق وعلاقاتها؛ فهو الذي يُعطي الإضاءة للغرض والقصد، وتطلُّ الكلمات حاملةً للمعاني المُتعارف عليها إلى أن يأتي الأديبُ المقتدرُ الذي يُفجّر طاقات معانيها لتخرج إلى السياقات المختلفة؛ لكي تتنفس الكلمات، وتنبض بالحياة.. وهنا يبرز دور المُبدع في اختيار الموقع السليم والتركيب الدقيق لكلماته داخل سياقاتها المختلفة))⁽⁶⁹⁾، وفي ذلك ما فيه من الثراء للدلالة المُعجمية للألفاظ، والخروج بها والنأي عن دائرة الضيق والجُمود والقصور والمحدودية، وفيه أيضاً ما فيه من السعة والأفاق الرّحبة للغة عُموماً، والوفاء بالحاجات الكثيرة والمُتجدّدة ما لا يخفى، وما لو ذهبنا نلتمس إيضاحه وبيانه؛ لما زدناه إلا لبساً وغموضاً⁽⁷⁰⁾!!

فر)) لا سبيل إذاً إلى احتساب معنى الكلمة أمراً ثابتاً؛ بل لا بدّ من تصوّره في نموّ مُطرّد وتحوّلٍ مُستمرّ دائب ((⁽⁷¹⁾؛ على أنّ مَرُونة السياق والظواهر الأخرى المُكتتفة للفظ ليس لها صلاحياتٌ مُطلقة وأبوابٌ مُسرّعة في تصريف دلالاته وتقليبها وتنوعها؛ إذ إنّ هناك جزءاً ثابتاً نسبياً من المعنى الأصليّ لكلمات اللغة لا سُلطة للسياق ولا لغيره بتغييره إلا في حُدُودٍ مُعيّنة⁽⁷²⁾!!

مما تقدّم نستنتج أنّ للألفاظ في الكلام دالتين:

❖ **الأولى: الدلالة المُعجمية؛** وهي الأساسية التي تدلّ على معنى اللفظة مفردة، ويُمكن الحصول عليها من المُعجمات اللغوية التي تتناول معاني الألفاظ المفردة وهي خارج التركيب⁽⁷³⁾؛ إلا أنّ هذه الدلالة لا تقضي بمفردها إلى المعنى المقصود من اللفظة في الكلام؛ لأنها في تغيرٍ وتطوّرٍ دلاليّ مُستمرّين.. زدّ على ذلك كون معظم الألفاظ لها في المُعجم أكثر من دلالة يُحددها السياق الخاصّ الذي ترد فيه⁽⁷⁴⁾، وإذا ما قلبنا أيّ مُعجم وتصفحنا الدلالات المُعجمية لأيّ أصلٍ لغويّ أو قرآنيّ فيه؛ لألفينا بوضوح تام أن تعدّد دلالات الأصل الواحد وتنوع وجوهه المعنوية لم يَكُنْ - على الأغلب - ذاتياً بفعل أصل دلالاته اللغوية بقدر ما نجده متأثراً بالسياق الذي ورد فيه.

❖ **والدلالة الثانية: هي الدلالة السياقية «الثانوية»؛** وهي التي لا يُمكن الحصول على معنى المفردة فيها والوقوف على دلالتها إلا عبر أئتلافها وتركيبها ووجودها وتلاؤمها مع سائر الألفاظ، وأرتباطها بها داخل السياق⁽⁷⁵⁾؛ فالسياق يُعيّن على منح الكلمة معنىً واحداً مُحدّداً من بين جُملة المعاني العديدة، تدلّ عليه الكلمة في هذا السياق دون ذلك.. وقد يُوحي السياق عند التأمل بأكثر من دلالة؛ فالذي يهمنّا في بحثنا هذا، ويُساعدنا في فهم النصوص اللغوية والشرعية فهماً صحيحاً ليس المعنى المُعجمي وحده؛ بل لا بدّ معه من شفع المعنى السياقيّ؛ لأنّ الكلمة لا يُمكنها الانفصال أو الاستقلال عن السياق بحال؛ وبذا يكون السياق مُشاركاً فعلاً لدلالة الكلمة المُعجمية في تحديد الدلالة العامّة للنصّ برُمّته⁽⁷⁶⁾.

مما سبق عرضه يتبيّن لنا أنّ المعنى العامّ للفظ أو العبارة ليس ما تحمله الوحدة المُعجمية في نظامٍ قائم على علاقاتٍ وثيقة مع وحداتٍ مُعجمية أخرى فحسب؛ وإنما هو عبارة عن علاقة مُعقّدة بين أحداثٍ كلامية وأوجه أخرى مُتعدّدة للواقع الموضوعي أيضاً.. وإنّ للكلمة أكثر من دلالة نظراً لجُملة المعاني التي يُمكن أن تحدثها أثناء الاستعمال.. والسياق هو المنقذ لها من بين كمّ المعاني المترامية في ذهن الإنسان، وتلك واحدة من أجلّ

مهامه وأسماءها، وهو الذي يُبين لنا فيما إذا كانت الكلمة تحتل معنى واحداً أو معاني متعدّدة؛ ((إذ إنّ ما ندعوه الظلال أو الألوان المتعدّدة لا يمكن أن تظلّ ماثلةً عند وقوع اللفظ في سياقٍ أو نصٍّ مُعيّن؛ بل تجري حركة ذهنية تُوازن بين مختلف المُعطيات، وتُناظر بين اللفظ وفحواه الوحيد الملائم للموقف))⁽⁷⁷⁾.

ومعنى ذلك أنه ما من تركيبٍ في اللغة ولا في القرآن المجيد إلا وله بطريقةٍ أو بأخرى ارتباطٌ حميم بمقام استعماله على وفق السياق الملائم لحاجات المُتكلّم وأغراضه الكلامية.. وعليه؛ فليس بوسعنا وضع قانونٍ ثابت، ولا بمقدورنا تقنين قاعدةٍ واحدة عامّة وشاملة تتدرج تحتها الحالات والأغراض الكلامية كلّها؛ وإنما لكلِّ موقفٍ ومقتضىٍ حالٌ يلائمه، وتركيبٌ يُناسبه، وينسجم وأغراضه، ويتناغم ونبرته؛ وذلك من خلال المستوى الأسلوبيّ لبنية التركيب الذي تلقي فيه عناصر «المقال» و«المقام» و«السياق»، وهو تأكيدٌ بأنّ المعنى يتغيّر بتغيّر تلك العناصر، ويرتبط بالدلالة المُعجمية للفظة، وبالبنية التركيبية للنصّ برمتها⁽⁷⁸⁾.

فالكلمة بين جلدي المُعجم مُحتملةٌ لكلِّ معانيها المُعجمية المختلفة المنشأ؛ حتى توضع في سياقٍ يُحدّد لها واحداً من هذه المعاني ((⁽⁷⁹⁾.. ف«السياق» هو الذي يُحدّد ما إنّ كانت الكلمة مُستعملة الاستعمال الحقيقيّ أو المجازيّ، ويُحدّد ما إنّ كانت من الألفاظ المُشتركة، أو المُترادفة، ويُحدّد زمان اللفظة ومكانها؛ فكلّ منهما دلالاتٌ ألفاظٍ مختلفة، وأستعمالها من خلال السياق يُبين لنا عصرها ومكانها، ويُحدّد لنا كذلك صيغة الكلمة.. فالكلمة المُجرّدة يُمكن أن ترد بصيغة المفرد، أو الجمع؛ ولكنّ السياق هو الذي يمنحها الدلالة النهائية، ويضفي عليها الصيغة التي ينبغي أن ترد بها وتكون عليها.

هذا، ولا يعدُّ المعنى القاموسيّ أو المعنى المُعجميّ - على جلالته قدره، وعلوّ كعبه، وخطورة شأنه، وبالغ أهميته، ومسيب الحاجة إليه - كلّ شيءٍ في إدراك معنى الكلام وفقهه والإلمام به؛ فثمّة عناصرٌ غير لغويةٍ ذات دخلٍ كبير في تحديد المعنى؛ بل هي جزءٌ من معنى الكلام؛ كشخصية المُتكلّم، وشخصية المُخاطب، وما ينعقد بينهما من علاقاتٍ وصلاتٍ، وما يُحيطُ بالكلام ويكتنفه من ظروفٍ ومُلابسات⁽⁸⁰⁾؛ إذ ((إنّ المعنى القاموسيّ لا يستطيع أن يحصر جميع السياقات التي تقع فيها كلّ كلمةٍ من كلمات اللغة وكلّ عبارةٍ من عباراتها، وإنّ فصلّ؛ فهو لا يُفصل إلا في إيراد أنواع من دلالات الكلمة أو العبارة.. وهكذا يظلُّ تحديد معنى الكلام مُحتاجاً إلى مقاييس وأدواتٍ أخرى غير مُجرّد النظر في القاموس))⁽⁸¹⁾؛ إذ ((ليست اللغة مفرداتٍ في معاجم، ولا جُملاً مُنعزلة مُنفصلة تُدوّن في

الصُّحْفُ))⁽⁸²⁾، ومن هنا، وخروجاً من تلك المُشكلة الشائكة؛ فإنَّ معنى الكلام لا يتأتَّى فصله بأية حالٍ من الأحوال عن السياق الذي يُعرَض فيه.

إنَّ المدلولات اللغوية والمعاني المُعجمية للكلمات ليست كلَّ شيء يُمكننا من خلاله إدراكُ معنى الكلام وبلوغ كُنْهه؛ فثمة عناصر أُخرى لغوية وغير لغوية تسهم بشكلٍ كبير في تحديد المعنى، يُمكن أن نُعدّها جزءاً أو أجزاء لا تتجزأ من الكلام الذي لا يُمكن الوقوف على مراميه وشواطئه بدونها.. فمع دقَّة معجمات اللغة وشمولها في إتحافنا وإسعافنا بدلالاتٍ كثيرة للكلمة الواحدة، أو رصدها لبعض المواطن التي تستخدم فيها تلك الدلالات؛ بيِّد أنه لا يُمكنها الإفلاتُ أو النجاة من الحكم القاضي بعدم وفائها بالغاية المُتوخَّاة والغرض المنشود المُتمثِّل بحصرٍ دقيقٍ للدلالة بحسب السياقات وتتوُّعها، أو بحسب المواقف الكلامية التي تستخدم فيها العبارة!!

ولكي لا يُفهم هذا الكلام على أنه قاعدة غالبية ومُطرَّدة في استبيان دلالات الألفاظ اللغوية؛ فإنَّ من الضرورة بمكان العلمُ بأنَّ للفظة اللغوية دلالة واحدة في أغلب الأحيان، هي التي يُرشد إليها السياق؛ فاذا احتملت دلالةً أُخرى قريبةً من دلالتها تلك في السياق؛ فانها تثبُّت لها أيضاً؛ لأنَّ العلاقات القائمة بين الألفاظ في النصِّ عبارة عن ((شبكةٍ واسعةٍ مُعقَّدة من علاقات المعنى؛ أي إنها تشبه نسيج العنكبوت الواسع المُتعدِّد الأبعاد، يُمثِّل كلُّ خيطٍ فيه إحدى هذه العلاقات، وُتمثِّل كلُّ عقدةٍ فيه وحدةٍ مُعجميةٍ مُختلفة))⁽⁸³⁾، وقد تكون للكلمة دالتان مركزيتان، ولا يظهر الفرقُ بينهما إلا من خلال السياق؛ فهو الذي يُبيِّن المراد بكلمة «قريب» مثلاً إن كان من قرابة الرَّحِم، أو قرب المسافة؛ حتى إنه ليُحدِّد العلاقات السياقية التي تربط الكلمات في التركيب⁽⁸⁴⁾؛ فالتفاوتُ في وُضوح الدلالة يكشف عنه رعاية مُطابقة مقتضى الحال بغية إيضاح المعنى وبيانه والكشف عنه.

وأطلاقاً ممَّا تقدَّم، يُمكننا الحكمُ بأنَّ ((الدلالة المُعجمية التي تحملها المفردة تلقي بما تحمله على السياق الذي تردُّ فيه، وهذه حقيقة لا يكاد نصُّ يستغني عنها؛ فنلاحظ كيف أنَّ النصَّ يستدعي مدلولاتٍ بعيدة من خلال الموروث المُعجمي للفظة))⁽⁸⁵⁾؛ لذا فإنَّ تشخيص معنى الكلام بشكلٍ دقيقٍ ومُحدَّد يتطلَّب الاستعانة بوسائل أُخرى غير المُعجم؛ منها: معرفة نسق الكلام ونظمه، والإحاطة بالموقف المُصاحب، والإلمام بالحالة الكلامية المرافقة للكلام⁽⁸⁶⁾، ومن هذا المنطلق؛ فإنَّ دراسة معاني الكلمات تتطلَّب تحليلاً شاملاً للسياقات والمواقف التي تردُّ فيها، ما كان منها لغوياً أو غير لغويٍّ؛ لأنَّ معنى الكلمة مُتَّسِمٌ بالمرونة،

خاضعٌ للتعديل تبعاً لتعدد السياقات التي تقع فيها اللفظة، والمواقف المكتنفة لها في عُموم العملية الخطابية⁽⁸⁷⁾.

إنَّ تعدُّد المفاهيم التي تدلُّ عليها الكلمة تعني أنَّ لها معنىً مركزياً؛ هو النواة، ومعاني هامشية ثانوية اكتسبتها بفعل دورانها المتجدد في أنساق كلامية مختلفة؛ حتى أضحي المعنى المركزي دائراً في فلك المعاني الثانوية التي لا تقاضل بينها، وأصبح طريق رفع اللبس في الدلالة يمرُّ عبر السياق اللغوي، يتضح ذلك خاصة عند استعمال المشترك اللفظي.. وتبعاً لذلك؛ فإنَّ دلالة الكلمة تتعدَّد بتعدد السياقات وتتوعها⁽⁸⁸⁾.. فإذا كان الدالُّ في صيغته الإفرادية؛ فالدلالة إذاً مُعجمية، وسماها علماء الدلالة: «المعنى المركزي»، أمَّا إذا كان في صيغته التركيبية؛ فالدلالة سياقية.. وقد أكَّد جُلُّ العلماء - كما بينتُ، وسأبين - أنَّ معنى الكلمة هو حصيلة مجموع استعمالاتها في السياقات اللغوية المختلفة؛ وعلى هذا الأساس تكون الدلالة موحية لمعانٍ نفسية، أو اجتماعية، أو ثقافية من خلال ما يحمله السياق من حقائق إضافية تشارك الدلالة المُعجمية للكلمة في تحديد دلالتها العامة الواسعة⁽⁸⁹⁾.

والفارق الأساسي بين المعنيين المُعجميِّ والسيَاقِي هو تعدُّد الأوَّل، وتحدُّد الثاني؛ إذ لا يُعيَّن الأوَّل على تحديد البُعد الدلاليِّ للكلمة؛ لأنها تحتل حين الإطلاق أكثر من معنى، وهو في الغالب معنىً مُنفرداً، مُفصلً، يقوم على التجريد المنطقي.. أما الثاني؛ فهو معنىً مُحدَّد، تحكُّمُه علاقة الكلمة بكلِّ ما يُحيطُ بها من عناصر لغوية وغير لغوية خاصة بالمتكلم والمُخاطب، ثقافية واجتماعية؛ لذا فهو لا يقبل المُرونة والتعدُّد؛ ففي كلِّ سياق تكتسب الكلمة معنىً مُحدَّداً مُوقْتاً يُمثِّل القيمة الحُضورية لها، التي تختلف من سياقٍ إلى آخر؛ لذا فإنَّ المعاني السياقية للكلمة الواحدة تتعدَّد بتعدد السياقات التي تردُّ فيها⁽⁹⁰⁾.

ومن أمثلة ذلك: كلمة «جذر»؛ إذ يختلفُ معناها في عالم الزراعة عن معناها في عالم الرياضيات والحساب، أو الكيمياء، أو اللغة... لذا؛ فمن الصَّعب أحياناً تحديدُ معنى الكلمة من دون معرفة السياق الذي تردُّ فيه.. فإذا كان تحديدُ معنى الكلمة يتمُّ بالرجوع إلى القاموس اللغوي؛ فإنَّ ذلك لا يُمكنُ أن ينسحب على جميع الكلمات التي تردُّ مفردة أو في السياق!! ومن هنا؛ فقد أُلْفينا ((اللغويين يَصِفُون المعنى المُعجميِّ للكلمة بأنه مُتعدِّد ويحتمل أكثر من معنى واحد، في حين يصفون المعنى السياقي لها بأنه واحد لا يحتمل غير معنى واحد))⁽⁹¹⁾؛ فالسياق اللغويُّ مهما كان نوعه - كما قرَّر الأستاذ جوزيف فندريس - ((هو الذي يفرضُ قيمة واحدة بعينها على الكلمة؛ على الرغم من المعاني المُتنوعة التي في

وُسْعها أن تدلَّ عليها.. والسياق أيضاً هو الذي يخلق لها قيمة حُضورية⁽⁹²⁾ بعدما كانت قبل انخراطها في سلكه توجد في كلِّ مرّة تستعمل فيها جواً يُحدّد معناها تحديداً مؤقتاً؛ ولذلك ميّزوا بين معانٍ كثيرة، لولا السياق؛ ما أهتدي إليها.

وقد يغلو بعضهم ويبالغ؛ فيُلغي أيَّ أثرٍ للكلمة مُستقلِّ في تحديد المعنى وتوجيهه، ويمنحُ بالمقابل السياقَ الدَّورَ كاملاً، ويَهَبُه الفضلَ وافيّاً في ذلك؛ إذ ذكر «جون لاينز» أنه ((لا يُمكنُ فهمُ أيِّ كلمة على نحوٍ تامٍّ بمعزلٍ عن الكلمات الأخرى ذات الصِّلة بها، والتي تُحدِّد معناها))⁽⁹³⁾!! وفي هذا الحكم الخطير تجنّ سافرٌ وإلغاءٌ صريحٌ لنقرُّد المعنى المُعجميِّ الأصليِّ للكلمة بالدلالة، وتقليلٌ من شأنِ استقلاليته النسبية، وغضٌّ من أهميته الانفرادية؛ لأنَّ الواقع اللغوي يُؤكِّد ((أن في كلِّ كلمةٍ نواةً صُلبةً من المعنى نسبياً، يُمكنُ تكييفُها بالنصِّ ضمن حُدودٍ مُعيَّنة))⁽⁹⁴⁾، وهذا المعنى المُعجميُّ أو القاموسيُّ هو أصلُ بابِ اللفظة اللغوية، وهو البُورة الدلالية المركزية التي تجتمع حولها ما على حُدودٍ مُحيطها أو في جوانبها من الدلالات المُتفرِّعة والمبثوثة لتلك اللفظة والمنبثقة عنها.

وهكذا تبقى الدلالة المُعجمية أساسية؛ إذ تعدُّ جوهر المادّة اللغوية المشترك في كلِّ ما يُستعملُ من اشتقاقاتها وأبنيتهما الصَّرفية؛ فالفعل «قعد» مثلاً يدلُّ بصيغته المُعجمية على حدثٍ خاصٍّ ذي دلالة مُعيَّنة؛ ومصدره «العود»، وهو مُتعلِّقٌ بفاعلٍ تعلُّقاً معنوياً، ومنه اشتُقَّت صيغ أخرى لها ارتباطٌ بالدلالة الأساسية للفعل؛ منها: «مقعد»، و«مُتقاعد»، و«قاعدة»، وما إلى ذلك من الصِّيع المختلفة والمتنوّعة.. جديرٌ بالذِّكر أنَّ قيمة الدلالة المُعجمية الأساسية للصِّيع الصَّرفية تعدُّ مركز الإشعاع الذي يستقطبُ كلَّ الدلالات المُتفرِّعة عنه؛ بحيث تدخلُ في علائق وظيفية مُختلفة، وتبقى مشدودة إلى الدلالة اللفظية للفعل الذي يُشكِّلُ النواة والبُورة الدلالية المركزية كما سبق إيضاحُه قبل أسطر⁽⁹⁵⁾.

وقد دأب الأئمة الأوائل من العلماء رحمهم الله في كثيرٍ ممَّا ألفوه لنا وخلفوه، كما أكَّدوا تأكيداً بالغاً على أهمية البحث عن أصل اللفظ؛ لما تواضعوا عليه من أنه لا بدَّ للكلم في كلِّ مادّة أن يُشتقَّ بعضها من بعض؛ فتدرَّ إلى جنسٍ من المعنى يُعدُّ أصلاً لما يشتقُّ منها جميعاً؛ بل تابع بعضهم البحث في تدرُّج معناه وفي تقلُّبه وتنقلُّه وتجدُّد دلالاته في مراحل حياته⁽⁹⁶⁾!!

المبحث الرابع

أمثلة تطبيقية كاشفة لمعنى اللفظة في كلا الاستعمالين المعجمي والسياقي

وأحتمُ بحثي المتواضع هذا بضربِ مثالين آتئين لأُصولِ لغوية قرآنية كريمة؛ نستشفُّ من خلالها عن كثبٍ مدى التصريف العجيب في تقليباتها اللغوية المُعجمية، ثمَّ نقف على ما استجدَّ عليها وطراً من معانٍ بعد دُخولها في سياقات مُفيدة مُتنوّعة، وما أضفى هذا السياق الداخلي فيه أو ذلك على كلِّ منها، وكيف أنه منحها مجالاً معنوياً ودلالياً واسعاً سعة لغتنا المِعطاء الولود، لولاه لبقيت كلُّ لفظةٍ عقيمةً، مُتحرّرةً على أصل معناها المُعجمي اللغوي لا تبرحه، أو قد تتعدّاه إلى معانٍ معدودةٍ، محدودةٍ، عاجزةٍ، غير قادرةٍ على الوفاء - في أحسن أحوالها - بالنزr اليسير من مقاصد اللغة وفنون الخطاب وجوانب المعرفة الواسعة سعة الحياة التي تعدُّ اللغة أولَ ترجمانٍ أمينٍ ومخلصٍ لرحابها الفسيحة:

1- مادة (ش هـ د):

الشين والهاء والذال أصلٌ يدلُّ على حُضورٍ، وعلمٍ وإعلامٍ، من ذلك: الشهادة، بمعنى الحُضور، والعلم، والإعلام، يُقال: شهد يشهد شهادة، والمشهد: محضر الناس⁽⁹⁷⁾.

ويقال: «شهد فلانُ الشيء»؛ بمعنى:

❖ حضره، أو علم به ﴿ه ه ه ه ه ه ه ه﴾ [ك].

❖ مُجرّد الحضور، و«المُشاهدة»: المُعابنة ﴿ج ج ج ج ج ج ج ج﴾ [ه]، ﴿ه ه ه ه ه ه ه ه﴾ [ك].

﴿و و و و و و و و﴾ [و]، و«الشاهد»: الحاضر ﴿ظ ظ ظ ظ ظ ظ﴾ [ظ].

❖ مُجرّد العلم ﴿ي ي ي ي ي ي ي ي﴾ [ك].

و«الشهادة»: الإعلام والبيان ﴿ث ث ث ث ث ث ث ث﴾ [ك].

وهي أيضاً: ما ظهر وحضر للناس من الأمور والأشياء بحيث يعاينونه ويشاهدونه

﴿ن ن ن ن ن ن ن ن﴾ [ن].

و«الشهادة» كذلك: خبرٌ قاطع، أو قولٌ صادرٌ عن علمٍ ﴿نا نا نه نه نو نو نو نو نو نو﴾ [ك].

﴿ه ه ه ه ه ه ه ه﴾ [ك].

و«الشاهد»: العالم بالشيء الذي يُبين ما علمه ويُظهره، وأصل الشهادة: إخبار المرء

بما شاهده ﴿ظ ظ ظ ظ ظ ظ ظ ظ﴾ [ك]، ﴿ج ج ج ج ج ج ج ج﴾ [ه].

وشهادة الشيء على المرء: إقامة شهادته ووقوعها عليه ﴿ه ه ه ه ه ه ه ه﴾ [ه]،

وقد يُعبّر بها عن الإقرار ﴿د د نا نائه نه نو نو نو نو نو نو نو نو نو نو﴾ [ك].

- وإيضاحها هو أقرب الوجوه التي تلائم استخدامه مُصطلحاً لكتابٍ يجمع تلك الحروف في مفردات مشروحة ومُرتبة ترتيباً خاصاً.
- 3- لا يُمكن أن تقف اللغة ألبتة عند استعمال الكلمات المفردة وأن تكتفي بها في صيغ التعبير المختلفة؛ بل ينبغي أن تتعدّها إلى ترتيب تلك الكلمات في تراكيب مفيدة، تختلف معانيها تبعاً للمعنى المقصود والغرض المتوخى من سوق العبارة؛ لذا لا يُمكن أن يفهم الكلام من ألفاظ مفردة ومُجرّدة؛ لأنّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها؛ ولكن لأن يُضمَّ بعضها إلى بعض؛ فيُعرف ما بينها من فوائد.
- 4- لا تعيش الكلمات في اللغة العربية والقرآن المجيد فرادى مُنعزلات؛ بل مُجتمعات مُشتركات، كما يعيش العربُ في أسرٍ وقبائل؛ فالألفاظ لا تؤخذ دوالاً لذاتها؛ بل تؤخذ دلالتها وتُستوحى من خلال ارتباطها مع جيرانها، والكلمة عندما تدخل في تركيبٍ ما؛ فإنها تكتسب قيمتها من مُقابلتها لما يسبقها أو يلحقها من كلمات.
- 5- لا يمكن تحديد معنى الكلمة إلا من خلال علاقاتها، ولكلّ كلمةٍ معنىٌ مُعجميٌّ أساس، ومعنىٌ سياقيٌّ، والسياق هو الذي يُحدّد معناها الدقيق بعدما يُحدّد المُعجم معناها العامّ أو أصلها اللغوي.
- 6- لا يقوم السياق في اللغة على كلمةٍ مُنفردة في الذهن؛ بل يقوم على تركيبٍ يُوجّد الارتباط بين أجزاء الجملة؛ فيُضفي عليه المعنى المُلائم بعدما كان عائماً ومُتأرجحاً ومُتردداً بين جملةٍ معانٍ يُمكنه الدلالة عليها؛ لذا فإنّ الحكم على دلالة اللفظ في نصٍّ ما أدقُّ وأوثق ممّا لو استقيناها من المعاجم وحدها؛ وعليه فإنّ معنى الكلمة هو حصيلة مجموع استعمالاتها في السياقات اللغوية المختلفة.
- 7- إذا كان الدالُّ في صيغته الإفرادية؛ فالدلالة إذاً مُعجمية، أمّا إذا كان في صيغته التركيبية؛ فالدلالة سياقية.. ومن هنا؛ فإنّ المعنى العامّ للفظ أو العبارة ليس ما تحمله الوحدة المُعجمية في نظامٍ قائم على علاقاتٍ وثيقة مع وحداتٍ مُعجميةٍ أخرى فحسب؛ وإنما هو عبارة عن علاقة مُعقّدة بين أحداثٍ كلامية وأوجهٍ أخرى مُتعدّدة للواقع الموضوعي أيضاً.
- 8- للكلمة أكثر من دلالة نظراً لجملة المعاني التي يُمكن أن تحدثها أثناء الاستعمال.. والسياق هو المنقذ لها من بين كمّ المعاني المترابطة في الذهن، وتلك واحدة من أجلّ مهامّه وأسمائها.

- 9- ليست اللغة مفرداتٍ في معاجم، ولا جُملاً مُنْعَزَلة مُنفَصَلة تُدَوِّن في الصُّحُف؛ لذا فإنَّ معنى الكلام لا يتأتَّى فصلُهُ بأية حالٍ من الأحوال عن السياق الذي يُعْرَض فيه.
- 10- مع دقَّة معجمات اللغة وشمولها في إتحافنا وإسعافنا بدلالاتٍ كثيرة للكلمة الواحدة؛ بيِّد أنه لا يُمكنُها الإفلاتُ أو النجاة من الحكم القاضي بعدم وفائها بالغاية المُتَوَخَّاة والغرض المنشود المُتمثِّل بحصرٍ دقيقٍ للدلالة بحسب السياقات وتنوعها، أو بحسب المواقف الكلامية التي تستخدم فيها العبارة اللذين يمنحانها الدلالة النهائية التي ينبغي أن ترد بها وتكون عليها.
- 11- لا يقوم التفسير البياني إلا على أساس لمَح الدلالة القرآنية بجمَع كلِّ ما في القرآن المجيد من صيغ اللفظ، وتدبُّر سياقاتها الخاصة في الآية والسورة، وسياقاتها العامة في القرآن كَلِّه.
- 12- يتوقف المعنى الكلِّي لأيِّ نصِّ على المعاني الجزئية المُكوِّنة لتراكيبه؛ لذا ينبغي أن تكون العلاقة أو جُملة العلاقات بين أوَّل النصِّ وأوسطه وآخره منطقية خاضعة لمعايير وأُسس عقلية ولغوية.
- 13- لا يُمكنُ تحديد مدلولات الألفاظ إلا بسياقاتها، لا بما تذكرُه المعاجم من معانيها فحَسْب؛ لأنَّ المعاجم تكتفي غالباً بذكر بعض المعاني الجامدة بالاعتماد على بعض السياقات المُحدَّدة.. وإنما يكون المُعجمُ أساساً في تعيينها إذا لم يرد اللفظ في أيِّ نصِّ إلا في الذي يذكره هو وحده.
- 14- لا يُمكنُ عدُّ المدلولات اللغوية والمعاني المُعجمية كلِّ شيء في إدراك معنى الكلام وبلوغ كُنْهه؛ فثمة مُحدِّدات كثيرة وعناصر عديدة أخرى لُغوية وغير لُغوية ذاتُ دخلٍ كبير في تحديد المعنى وتوجيهه؛ بل هي جزءٌ من معنى الكلام؛ كشخصية المُتكلِّم، وشخصية المُخاطب، وما ينعقدُ بينهما من علاقات، وما يُحيطُ بالكلام من ظروف ومُلابسات.. ومن هنا عدُّ اعتمادُ اللغة بمُفردها من دُون النظر في غيرها من المصادر عُرضة للخطأ في التفسير؛ إذ قد لا يكون المدلول اللغويُّ مُراداً في الآية الكريمة موضع التدبُّر.
- 15- هناك كثيرٌ من الألفاظ التي تحتل أكثر من معنى عند الإطلاق.. ولكنها إذا استُعملت في سياقٍ مفيد؛ فلا بُدَّ حينذاك من قطع الاحتمالات العديدة، وإبقاء واحدٍ منها فقط؛ ذلك أنَّ قدرة الكلمة على التعبير عن مدلولات مُتعدِّدة إنما هي خاصيَّة من

الخواص الأساسية للكلام الإنساني، وإن نظرة واحدة في أيّ معجم من معجمات اللغة لتعطينا فكرة عن كثرة ورود هذه الظاهرة.

16- ليس لمزونة السياق والظواهر الأخرى المكتنفة للفظ صلاحيات مطلقة وأبوابٍ مُشرعة في تصريف دلالاته وتقليبها وتنوعها؛ إذ إنّ هناك جزءاً ثابتاً نسبياً من المعنى الأصليّ لكلمات اللغة لا سُلطة للسياق ولا غيره بتغييره إلا في حُدودٍ مُعيّنة!!

الهوامش:

- (1) سر صناعة الإعراب (1/ 40)، وينظر: تاج العروس من جواهر القاموس (1/ 7809-7810)، والمعجم العربي - نشأته وتطوره (1/ 9).
- (2) ينظر: تاريخ العربية/ ص 60-61.
- (3) ينظر: لسان العرب - مادة «س و ق»، (10/ 166)، وأثر السياق في مبنى التراكيب ودلالاتها/ ص 17.
- (4) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (1/ 994)، وأصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية/ ص 1.
- (5) ينظر: مناهج البحث في اللغة/ ص 233، وعلم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص 88.
- (6) قرينة السياق/ ص 375، وينظر: البحث الدلالي عند الأصوليين/ ص 28، وأصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية/ ص 1.
- (7) ينظر: علم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص 142.
- (8) دلائل الإعجاز/ ص 469، وينظر: البنية الأسلوبية في التراكيب النحوية/ ص 171-172، والبحث البلاغي عند الأصوليين/ ص 304.
- (9) علم الدلالة، لعمر/ ص 69، وينظر: نظرية البنائية في النقد العربي/ ص 39.
- (10) جرس الألفاظ/ ص 177.
- (11) ينظر: دور الكلمة في اللغة/ ص 52-53، واللغة والمعنى والسياق/ ص 222.
- (12) علم الدلالة، لجبرو/ ص 50، وينظر: علم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص 86.
- (13) دور الكلمة في اللغة/ ص 32، وينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (1/ 14)، وأصول النظرية السياقية الحديثة/ ص 6.
- (14) الموافقات في أصول الشريعة (4/ 266).
- (15) الإتيان في علوم القرآن «النوع الثامن والسبعون - في معرفة شروط المفسر وآدابه»، (2/ 467).
- (16) ينظر: لسانيات النص/ ص 198.
- (17) دلالة الألفاظ/ ص 213.
- (18) ينظر: قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل/ ص 317-319.
- (19) ينظر: علم اللغة، للسعران/ ص 288، ومنهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث/ ص 138، وظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة/ ص 64، وأثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى/ ص 1، واللغة والمعنى والسياق، للاينز/ ص 27-28، ونظرية النحو العربي/ ص 88.
- (20) ينظر: علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق/ ص 217-218.
- (21) ينظر: علم الدلالة، لعمر/ ص 69.
- (22) ينظر: معالم التنزيل (1/ 45)، وبصائر ذوي التمييز (1/ 68)، والبرهان في علوم القرآن (2/ 6، و 153)، والإتيان في علوم القرآن (2/ 351)، ومناهل العرفان في علوم القرآن (2/ 51)، وأصول التفسير وقواعده/ ص 94، وقواعد التفسير - جمعاً ودراسة/ ص 382، والتفسير اللغوي/ ص 50.
- (23) ينظر: اللغة، لفندريس/ ص 228-231، ودور الكلمة في اللغة/ ص 59، والجهود الصوتية في كتب البلاغة العربية/ ص 190، و 204.
- (24) ينظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية/ ص 25.
- (25) ينظر: دراسات في النحو/ ص 634، والإمام النبعاي ومنهجه في تأويل بلاغة القرآن/ ص 341.
- (26) قال صلاح الدين الزعبلوي: ((في علم اللغة الحديث تقسم البنية اللغوية إلى وحدات لغوية دالّة، وأخرى غير دالّة.. ويقصد بغير الدالّة: حروف المباني؛ أي: حروف الهجاء؛ وهي أصغر صورة مُعتمدة، ويدعوها بـ«الفونيم»، ويقصد بالدالّة: أصغر وحدة لغوية ذات معنى؛ كالأسماء، والأفعال، وحروف المعاني، ويدعوها بـ«المورفيم». فـ«الفونيم»: أصغر وحدة للأصوات، و«المورفيم»: أصغر وحدة للمعاني)) [دراسات في النحو/ ص 659].
- (27) نقلاً عن: دراسات في النحو/ ص 635.
- (28) نقلاً عن: دراسات في النحو/ ص 635.

- (29) «بسيط» بمعنى مبسوط، فسيح، واسع.. لا كما يتداوله العوام اليوم في معاني الضيق والمحدودية والضالة!!
 (30) دراسات في النحو/ ص635.
 (31) وهما: مسجد، وموعد.
 (32) ينظر: دلالة السياق وأثرها في الأساليب العربية/ ص507-509، وأصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية/ ص3.
 (33) ينظر: البيان والتبيين (1/ 136)، والبنية الأسلوبية في التراكيب النحوية/ ص171، واللغة العربية - معناها ومبناها/ ص2.
 (34) ينظر: أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية (1/ 36).
 (35) النحو والدلالة/ ص98.
 (36) كما سيأتي معنا في المبحثين الثالث والرابع حول الألفاظ: «حد»، و«حف»، و«ضرب»، و«جذر»، و«شهد»، و«قدر»، و«قضي»، و«قول»، و«قوم»، و«كتب»، ينظر: أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية/ ص3.
 (37) اللغة العربية - معناها ومبناها/ ص372.
 (38) ينظر: اللغة العربية - معناها ومبناها/ ص337-339، ودراسة المعنى عند الأصوليين/ ص214، والبحث البلاغي عند الأصوليين/ ص314.
 (39) ينظر: علم الدلالة، لجيرو/ ص63، والدلالة اللغوية عند العرب/ ص194، وعلم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص216، والدلالة السياقية عند اللغويين/ ص287-301.
 (40) البلاغة والأسلوبية/ ص230.
 (41) حركية العقل الاجتهادي لدى فقهاء الشيعة الإمامية/ ص291.
 (42) دراسات في أصول تفسير القرآن/ ص93.
 (43) البرهان في علوم القرآن (2/ 199-200).
 (44) ينظر: قواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد/ ص100.
 (45) الموافقات في أصول الشريعة ج1/ ص245-246.
 (46) بنية اللغة الشعرية/ ص106، وينظر: البحث البلاغي عند الأصوليين/ ص312، وسيتجلى لنا معنى هذا الكلام العلمي الرّصين من خلال إيراد الأمثلة التفصيلية المضروبة في المبحثين التاليين.
 (47) ينظر: البرهان في علوم القرآن (2/ 202)، والمستصفي (1/ 339)، ولباب النقول/ ص5، ومباحث في علوم القرآن، للصالح/ ص130، ودراسة المعنى عند الأصوليين/ ص221.
 (48) ينظر: البرهان في علوم القرآن (1/ 22)، وما بعدها، والإنتقان في علوم القرآن (1/ 87 وما بعدها)، والدلالة في البنية العربية بين السياق اللفظي والسياق الحالي/ ص129، والبحث البلاغي عند الأصوليين/ ص302.
 (49) مباحث في علوم القرآن، للصالح/ ص127-130، وينظر: مُقَدِّمة التفسير/ ص48، والإنتقان في علوم القرآن (1/ 87-88).
 (50) أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية/ ص2.
 (51) دور الكلمة في اللغة/ ص114-115.
 (52) اللغة، لفندريس/ ص254.
 (53) مقدمة الصحاح/ ص10.
 (54) ينظر: علم الدلالة، لجيرو/ ص50، واللسانيات وأُسُسها المعرفية/ ص74، وعلم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص79.
 (55) ينظر: التفسير اللغوي/ ص677.
 (56) ينظر: علم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص291.
 (57) ينظر: علم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص308-309.
 (58) ينظر: التفسير البياني للتراكيب القرآنية ذوات الدلالات الاحتمالية/ ص153.
 (59) ينظر: دلائل الإعجاز/ ص55-60.
 (60) دلائل الإعجاز/ ص469.
 (61) ينظر: التفسير البياني للتراكيب القرآنية ذوات الدلالات الاحتمالية/ ص153-154، وقضايا اللغة في كتب التفسير/ ص327، وإشكاليات القراءة وآليات التأويل/ ص101.
 (62) ينظر: البنية الأسلوبية في التراكيب النحوية/ ص175.
 (63) ينظر: علم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص142.
 (64) ينظر: دلالة الألفاظ/ ص85، و106-109، و213، ودور الكلمة في اللغة/ ص62، و90-94، وعلم الدلالة، لعمر/ ص36-37، واللغة والمعنى والسياق/ ص35.
 (65) دلالة الألفاظ/ ص213.
 (66) ينظر: دراسات في فقه اللغة/ ص358، وعلم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص238.
 (67) علم الدلالة، لجرمان/ ص44.

- (68) سيأتي المزيد من التفصيل حول هذه المادة في المبحث الرابع بإذن الله تعالى مشفوعاً بالشواهد القرآنية الكريمة، زيادة على بضع مواد عربية قرآنية كريمة أخرى، هي: «ش ه د»، و«ق د ر»، و«ق ض ي»، و«ق و ل»، و«ق و م»، و«ك ت ب».
- (69) علم الدلالة - دراسة وتطبيقاً/ ص 101، نقلاً عن: علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق/ ص 195.
- (70) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص/ ص 94-95، والبحث البلاغي عند الأصوليين/ ص 317.
- (71) التفكير واللغة/ ص 62، وينظر: دراسات في النحو، للزعلابي/ ص 651.
- (72) ينظر: البحث البلاغي عند الأصوليين/ ص 318-319، والبحث الدلالي عند الشوكاني/ ص 94.
- (73) ينظر: علم اللغة، لوافي/ ص 47، وعلم الدلالة، لعمر/ ص 36-37.
- (74) ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث/ ص 185.
- (75) ينظر: علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق/ ص 20.
- (76) ينظر: اللغة والمعنى والسياق/ ص 83، والقرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني/ ص 14-15.
- (77) علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق/ ص 217.
- (78) ينظر: علم اللغة، للسعران/ ص 288، واللغة والمعنى والسياق/ ص 83، وعلم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق/ ص 217-218.
- (79) اللغة العربية - معناها ومبناها/ ص 320.
- (80) ينظر: علم اللغة، للسعران/ ص 288، وأثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى/ ص 1، واللغة والمعنى والسياق، للاينز/ ص 27-28، ومنهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث/ ص 138، وظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة/ ص 64.
- (81) علم اللغة، للسعران/ ص 289-290.
- (82) من أسرار اللغة/ ص 232.
- (83) اللغة والمعنى والسياق/ ص 83، وينظر: علم اللغة، للسعران/ ص 288.
- (84) ينظر: دور الكلمة في اللغة/ ص 53، والبحث البلاغي عند الأصوليين/ ص 320، والبحث الدلالي عند الراغب الأصفهاني/ ص 174-175.
- (85) التفسير البياني للتراكيب القرآنية ذوات الدلالات الاحتمالية/ ص 139.
- (86) ينظر: علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق/ ص 217-218.
- (87) ينظر: علم الدلالة، لعمر/ ص 69.
- (88) ينظر: علم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص 117، وعلم الدلالة، لعمر/ ص 69، واللسانيات واللغة العربية/ ص 372.
- (89) ينظر: علم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص 102، و 116، ودور الكلمة في اللغة/ ص 63.
- (90) ينظر: اللغة، لفندريس/ ص 231-232، واللغة العربية - معناها ومبناها/ ص 325، ومنهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث/ ص 94، و 185، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة/ ص 238، ودلالة الألفاظ العربية وتطورها/ ص 22.
- (91) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث/ ص 185.
- (92) اللغة/ ص 231، وينظر: البحث الدلالي في نظم الدرر/ ص 169-170، والتفسير البياني للتراكيب القرآنية ذوات الدلالات الاحتمالية/ ص 130.
- (93) اللغة والمعنى والسياق/ ص 83.
- (94) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث/ ص 94.
- (95) ينظر: الخصائص (3/ 98)، وعلم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق/ ص 20، وعلم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص 180.
- (96) ينظر: مقدمة الصحاح/ ص 88-89، و 120-129، وتاريخ العربية/ ص 94-97، وعلم اللغة العربية/ ص 104-105.
- (97) ينظر: مقاييس اللغة (3/ 221).
- (98) ينظر: تهذيب اللغة (2/ 264-269)، وتاج اللغة وصحاح العربية (1/ 371)، والمفردات في غريب القرآن (1/ 268-269)، ولسان العرب (3/ 244-238)، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (2/ 295-299)، وتاج العروس من جواهر القاموس (1/ 2060-2067)، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم (2/ 641-646)، والمعجم القرآني (2/ 480-485).
- (99) ينظر: مقاييس اللغة (5/ 43).
- (100) ينظر تهذيب اللغة (3/ 289-292)، وتاج اللغة وصحاح العربية (2/ 101-103)، والمفردات في غريب القرآن (1/ 416-418)، ولسان العرب (12/ 496-505)، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (3/ 352-358)، وتاج العروس من جواهر القاموس (1/ 7867-7871)، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم (2/ 930-940)، والمعجم القرآني (3/ 121-139).

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

- 2- أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: أ. د. رشيد عبد الرحمن العبيدي (ت1428هـ)، مطابع التعليم العالي (بغداد)، 1408هـ/ 1988م.
- 3- الإتقان في علوم القرآن: أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، دار الإيمان (الإسكندرية)، ط1، 1424هـ/ 2003م.
- 4- أثر السياق في مبنى التراكيب ودلالاتها- دراسة نصية من القرآن الكريم «أطروحة دكتوراه»: فتحي ثابت علم الدين/ كلية الدراسات العربية والإسلامية بالمنيا، 1994م/ عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، (ب. ت).
- 5- أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى: د. رشيد بلحبيب/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد الأول (المغرب)، عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، (ب. ت).
- 6- إشكاليات القراءة وآليات التأويل: د. نصر حامد أبو زيد/ المركز الثقافي العربي (بيروت)، ط4، 1417هـ/ 1996م.
- 7- أصول التفسير وقواعده «ضمن سلسلة بحوث في العلوم القرآنية»: الشيخ خالد عبد الرحمن العكف/ دار النفائس (بيروت)، ط3، 1409هـ/ 1988م.
- 8- أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى: د. محمد سالم صالح/ عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، (ب. ت).
- 9- الإمام البقاعي ومنهجه في تأويل بلاغة القرآن: أ. د. محمود توفيق محمد سعد/ مكتبة وهبة (القاهرة)، ط1، 1424هـ/ 2003م.
- 10- البحث البلاغي عند الأصوليين «أطروحة دكتوراه»: حسن هادي محمد/ الجامعة المستنصرية - كلية الآداب (قسم اللغة العربية)، 1425هـ/ 2004م.
- 11- البحث الدلالي عند الراغب الأصفهاني «رسالة ماجستير»: محمود مصطفى أحمد القويدر، إشراف: د. ندى عبد الرحمن الشايع/ الجامعة المستنصرية - كلية الآداب (قسم اللغة العربية)، 1420هـ/ 1999م.
- 12- البحث الدلالي عند الشوكاني في كتابه (إرشاد الفحول)، «رسالة ماجستير»: محمد عبد الله علي سيف/ الجامعة المستنصرية - كلية الآداب (قسم اللغة العربية)، 1420هـ/ 1999م.
- 13- البحث الدلالي في «نظم الدرر»، للبقاعي (ت885هـ)، «أطروحة دكتوراه»: عزيز سليم علي القريشي، إشراف: أ. م. د. لطيفة عبد الرسول عبد/ الجامعة المستنصرية - كلية التربية (قسم اللغة العربية)، جمادى الآخرة 1425هـ/ آب 2004م.
- 14- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تقديم وتعليق: مصطفى عبد القادر عطا/ دار الفكر (بيروت)، 1421هـ/ 2001م.
- 15- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: العلامة اللغوي مجد الدين الفيروزآبادي (ت817هـ)، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط4، 1419هـ/ 1998م.

- 16- البلاغة والأسلوبية: د. محمد عبد المطلب/ الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة)، ط1، 1404هـ/1984م.
- 17- البنية الأسلوبية في التراكيب النحوية «أطروحة دكتوراه»: مهدي حمد مصطفى عبد الله آل سيد علي العاني، إشراف: د. هدى محمد صالح الحديثي/ جامعة بغداد - كلية الآداب (قسم اللغة العربية)، 1424هـ/2003م.
- 18- بنية اللغة الشعرية: جان كوهن، ترجمة: محمد عبد الولي، ومحمد العمري/ دار توبقال (الدار البيضاء)، ط1/1986م.
- 19- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الشهير بـ«الجاحظ»، (ت255هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون/ مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط7، 1418هـ/1998م.
- 20- تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ)، دار الفكر (بيروت)، (ب. ت).
- 21- تاريخ العربية: أ. د. إبراهيم السامرائي/ دار الكتب - جامعة الموصل (العراق)، 1977م.
- 22- التفسير البياني للتراكيب القرآنية نوات الدلالات الاحتمالية «أطروحة دكتوراه»: نؤار محمد إسماعيل الحياي، إشراف: أ. م. د. عماد عبد يحيى الحياي/ جامعة الموصل - كلية الآداب (قسم اللغة العربية)، محرّم 1425هـ/ شباط 2004م.
- 23- التفسير اللغوي للقرآن الكريم «أصله أطروحة دكتوراه»: د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار/ دار ابن الجوزي (الدّمّام)، ط1، 1422هـ/2001م.
- 24- التفكير واللغة: العالم النفسي الروسي ل. س. فيجوتسكي (ت1934م)، تقديم: لوريا ليونينيك برونو، تعقيب: جان بياجيه، ترجمة: د. طلعة منصور المعرفة/ مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، ط1، 1396هـ/1976م.
- 25- جرس الألفاظ ودلالاتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب: أ. د. ماهر مهدي هلال/ دار الحرية للطباعة (بغداد)، ط1/1980م.
- 26- الجهود الصوتية في كتب البلاغة العربية من القرن الثالث حتى القرن السابع الهجري «أطروحة دكتوراه»: حسن أحمد مهاوش العزّاوي، إشراف: أ. د. أحمد شاکر غضيب/ جامعة بغداد - كلية التربية ابن رشد (قسم اللغة العربية)، جمادى الثانية 1424هـ/ آب 2003م.
- 27- حركية العقل الاجتهادي لدى فقهاء الشيعة الإمامية: جعفر الشاخوري البحراني/ دار الملاك (بيروت)، 1419هـ/1998م.
- 28- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، النحوي (ت392هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي النجّار/ دار الكتب (القاهرة)، 1371هـ.
- 29- دراسات في أصول تفسير القرآن الكريم: أ. د. محسن عبد الحميد أحمد/ مطبعة الوطن العربي (بغداد)، ط1، 1399هـ/1979م.

- 30- دراسات في النحو: صلاح الدين الزعبلوي/ عن موقع اتحاد كُتّاب العرب، وموقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، (ب. ت).
- 31- دراسة المعنى عند الأصوليين: د. طاهر سليمان حمودة/ الدار الجامعية (القاهرة)، ط1، 1403هـ/ 1983م.
- 32- دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: د. محمد التنجي/ دار الكتاب العربي (بيروت)، ط1/ 1995م.
- 33- دلالة الألفاظ: أ. د. إبراهيم أنيس/ مطبعة أبناء وهبة حسّان (القاهرة)، 1977م.
- 34- دلالة الألفاظ العربية وتطورها: د. مُراد كامل/ مكتبة نهضة مصر (القاهرة)، ط1، 1383هـ/ 1963م.
- 35- دلالة السياق وأثرها في الأساليب العربية: دردير محمد أبو السُعود/ مجلة كلية اللغة العربية (مصر)، العدد السابع، 1407هـ/ 1987م.
- 36- الدلالة في البنية العربية بين السياق اللفظي والسياق الحالي: أ. د. غاصد ياسر حسين الزبيدي/ مجلة آداب الرافدين، العدد (26)، 1416هـ/ 1995م.
- 37- الدلالة اللغوية عند العرب: د. عبد الكريم مجاهد/ دار الضياء (عمّان)، ط1، 1405هـ/ 1985م.
- 38- دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان «Stephen Ullmann»، ترجمة وتعليق: أ. د. كمال محمد بشر/ مكتبة الشباب (القاهرة)، ط10/ 1986م.
- 39- سرُّ صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي/ دار القلم (دمشق)، ط1، 1405هـ/ 1985م.
- 40- ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة: أ. د. أحمد نصيف الجنابي/ بحث منشور في مجلّة المَجْمَع العلمي العراقي (المجلد 35- ج4)، مُحَرَّم 1405هـ/ تشرين الأول، 1984م.
- 41- علم الدلالة: أ. د. أحمد مختار عمر/ مكتبة دار العروبة (الكويت)، ط1، 1402هـ/ 1982م.
- 42- علم الدلالة: المستشرق الفرنسي بيير جيرو (Piere Giraud)، ترجمة: د. منذر عيَّاشي، وأنطوان أبو زيد/ دار طلاس للدراسات (دمشق)، ط1/ 1981م.
- 43- علم الدلالة: كلود جرمان (K. Jearmann)، وريمون لوبلان (R. Lubblann)، تحقيق: د. نور الهدى لوشن/ المطبعة الحديثة (حلب - سوريا)، ط1/ 1994م.
- 44- علم الدلالة - أصوله ومباحثه في التراث العربي: د. منقور عبد الجليل/ موقع اتحاد الكُتّاب العرب على شبكة الإنترنت، مكتبة الأسد (دمشق)، 1422هـ/ 2001م.
- 45- علم الدلالة - دراسة وتطبيقاً: د. نور الهدى لوشن/ جامعة قار يونس (ليبيا)، ط1/ 1995م.
- 46- علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق (دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية): د. فايز الداية/ دار الفكر (بيروت)، ط1، 1405هـ/ 1985م.
- 47- علم اللغة: أ. د. علي عبد الواحد وافي/ دار نهضة مصر (القاهرة)، ط7، 1392هـ/ 1972م.
- 48- علم اللغة بين التراث والمعاصرة: د. عاطف مدكور/ دار الثقافة (القاهرة)، 1986م.

- 49- علم اللغة العربية - مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية: أ. د. محمود فهمي حجازي/ دار غريب (القاهرة)، ط1، 1406هـ/ 1986م.
- 50- علم اللغة - مقدّمة للقارئ العربي: د. محمود السعران/ دار المعارف (القاهرة)، 1962م.
- 51- القرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني «أطروحة دكتوراه»: عدوية عبد الجبار كريم الشرع، إشراف: أ. د. غاصد ياسر حسين الزبيدي/ جامعة بغداد - كلية التربية للبنات (قسم اللغة العربية)، 1426هـ/ 2006م.
- 52- قرينة السياق: أ. د. تمام حسّان، مطبعة عبير للكتاب (القاهرة)، ط1، 1413هـ/ 1993م.
- 53- قضايا اللغة في كتب التفسير: د. الهادي الجطلوي/ دار محمد علي الحامي (تونس)، ط1، 1419هـ/ 1998م.
- 54- قواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد: عثمان علي حسن/ دار الوطن (الرياض)، ط1/ 1413هـ.
- 55- قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل: تأملات الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني/ دار القلم (دمشق)، والدار الشامية (بيروت)، ط4، 1430هـ/ 2009م.
- 56- قواعد التفسير «جمعاً ودراسة»: خالد عثمان السبت/ دار عثمان بن عفان (الرياض)، ط1، 1417هـ/ 1997م.
- 57- كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم «موسوعة المصطلحات العربية والإسلامية»: الباحث العلامة محمد بن علي التهانوي، الهندي/ تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم/ تحقيق: د. علي دحروج، وآخرين/ مكتبة لبنان (بيروت)، ط1/ 1996م.
- 58- لباب النقول في أسباب النزول: جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار إحياء العلوم (بيروت)، ط2، 1400هـ/ 1979م.
- 59- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري، الإفريقي، المصري (711هـ)، دار الفكر (بيروت)، ط1، 1426هـ/ 2005م.
- 60- اللسانيات من خلال النصوص: د. عبد السلام المسديّ/ الدار التونسية للنشر - ط1/ 1984م.
- 61- لسانيات النصّ - مدخل إلى أنسجام النص: د. محمد خطّابي/ المركز الثقافي العربي (بيروت)، ط1، 1412هـ/ 1991م.
- 62- اللسانيات وأسسها المعرفية: د. عبد السلام المسديّ/ الدار العربية للكتاب (طرابلس)، ط2، 1406هـ/ 1986م.
- 63- اللسانيات واللغة العربية - نماذج تركيبية ودلالية: د. عبد القادر الفاسي الفهري/ منشورات عويدات (بيروت)، ط1، 1406هـ/ 1986م.
- 64- اللغة: الأستاذ جوزيف فندريس «Joseph Vendryes»، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، د. محمد القصاص/ مطبعة لجنة البيان العربي (القاهرة)، 1950م.

- 65- اللغة العربية - معناها ومبناها: أ. د. تمام حسّان/ الهيئة المصرية العامّة للكتاب (القاهرة)، 1399هـ/ 1979م.
- 66- اللغة والمعنى والسياق: جون لاينز (John Lyons)، ترجمة: د. عباس صادق عبد الوهاب، مراجعة: د. يوثيل يوسف عزيز/ دار الشؤون الثقافية (بغداد)، ط1/ 1987م.
- 67- مباحث في علوم القرآن: أ. د. صبحي الصّالح (ت1407هـ)، دار العلم للملايين (بيروت)، ط18، 1411هـ/ 1991م.
- 68- المستصفي من علم الأصول: الإمام أبو حامد الغزالي (ت505هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد سليمان الأشقر/ مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط1، 1417هـ/ 1997م.
- 69- معالم التنزيل، الشهير بـ«تفسير البغوي»: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الشافعي، المعروف بـ«الفراء البغوي»، (ت510هـ)، تحقيق وتخريج وضبط: محمّد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش/ دار طيبة (الرياض)، ط4، 1417هـ/ 1997م.
- 70- مُعجم ألفاظ القرآن الكريم: لجنة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بإدارة الأستاذ رمزي السيد شعبان/ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية (القاهرة)، ط3، 1409هـ/ 1989م.
- 71- المُعجم العربي - نشأته وتطوره «أصله أطروحة دكتوراه»: د. حسين نصّار/ دار الرائد العربي (بيروت)، ط1، 1402هـ/ 1982م.
- 72- المُعجم القرآني «دراسة معجمية لأصول ألفاظ القرآن الكريم»، «أصله أطروحة دكتوراه»: أ. م. د. حيدر علي نعمة، د. أحمد علي نعمة/ مطبعة السيماء (بغداد)، 1433هـ/ 2013م.
- 73- المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني (ت502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داودي/ دار القلم (دمشق)، والدار الشامية (بيروت)، ط4، 1425هـ/ 2005م.
- 74- مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، الرازي (ت395هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون/ دار الفكر (بيروت)، 1399هـ/ 1979م.
- 75- مُقَدِّمة التفسير: الراغب الأصفهاني (ت502هـ)، المطبعة الجمالية (القاهرة)، ط1/ 1329هـ.
- 76- مُقَدِّمة الصّحاح: الأستاذ أحمد عبد الغفور عطّار/ تقديم: الأستاذ عباس محمود العقّاد، دار العلم للملايين (بيروت)، ط2، 1399هـ/ 1979م.
- 77- من أسرار اللغة: أ. د. إبراهيم أنيس/ مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، ط7، 1405هـ/ 1985م.
- 78- مناهج البحث في اللغة: أ. د. تمام حسّان/ دار الثقافة (الدار البيضاء)، ط2، 1394هـ/ 1974م.
- 79- مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت1948م)، تحقيق: الشيخ سليم الكردي/ دار إحياء التّراث العربيّ (بيروت)، (ب. ت.).
- 80- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: أ. د. علي عبد الحسين زويّن/ دار الشؤون الثقافية (بغداد)، ط1، 1406هـ/ 1986م.

- 81- الموافقات في أصول الشريعة: أبو إسحاق الشاطبي (ت790هـ)، تحقيق: أبي عبدة مشهور ابن حسن آل سلمان/ دار ابن عققان (القاهرة)، ط1، 1417هـ/ 1997م.
- 82- النحو والدلالة «مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي»: د. محمد حماسة عبد اللطيف/ بلا دار نشر (القاهرة)، ط1، 1403هـ/ 1983م.
- 83- نظرية البنائية في النقد العربي: د. صلاح فضل/ دار الشؤون الثقافية (بغداد)، ط3، 1407هـ/ 1987م.
- 84- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد الموسى/ المؤسسة العربية للدراسات (بيروت)، ط1، 1400هـ/ 1980م.

Summary

In the name of Allah, Most gracious, Most Merciful

Praise be to Allah, the Lord of the worlds, blessing be upon our Prophet Mohammed, his family, relatives and companion.

The research aims to explicit an important side which sustains in extending the significances of the Holy Qurans language and exceeding it over its mere verbal and structural forms.

The research consists of three topics:

The first speaks about the horizon of extension in our glorious Arabic Language and its greatest.

The second exemplifying some analytic examples for the pheneweron of significance-extensity in the Holy Quran.

The third shows a chosen groups of affecting Pheneweuons on significance-extensity extending the sewantic horizons and fumally the couclusion which contains the main results I have reached with an index of sources and referuces of the research.